السياسة الصناعية المصرية فى ضوء الجات
هل هناك حاجة للتصحيح ؟

د. لبنى محمد عبد اللطيف *

مقدمة:

وقعت مصر على اتفاقية الجات(١) (جولة اورجواى ١٩٩٤) فى عام ١٩٩٥، و هذه الاتفاقية هى تتويج لما شهده الاقتصاد العالمى من تطورات كبيرة فى مجال تطبيق الفكر الاقتصادى الحر على ممارسات التجارة الدولية. وأهمية هذه التطورات لا تنحصر فقط فيما يتوقع ان يستتبعها من تنشيط للتجارة على المجال الدولى، ولكن ايضا لما يستتبعها من تطورات ضرورية فى المجال الاقليمى للدول الموقعة على الاتفاقية- كنتيجة لتغير الدور المطلوب من الدولة فى سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية و بخاصة فى مجال السياسة الصناعية.

واهمية هذا الأمر للاقتصاد المصرى تنبع من العوائد الايجابية فى مجال تنشيط التجارة التى تتوقع من إعمال الاتفاقية، وأيضا من التصحيحات المطلوب احداثها فى أدوات وتطبيقات السياسة الاقتصادية، بما يجعل الاقتصاد المصرى مؤهلا للاستفادة من ايجابيات اتفاقية الجات وتقليص آثارها السلبية الى اقل الحدود الممكنة.

وفى هذا السياق الأخير تجب دراسة أمرين معا: أولهما ما هى التعديلات الواجب ادخالها على السياسة الاقتصادية لكى تكون موائمة لاتفاقية الجات ، و الامر الثانى يختص بالتغيرات والاضافات المطلوبة فى مجال السياسية الاقتصادية لكى يحقق الاقتصاد المصرى أعلى العوائد

* د. لبنى محمد عبد اللطيف : استاذ الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

الممكنة من تحرير التجارة فى ظل الجات. هذين الامرين هما محور اهتمام الورقة الحالية والتى تدرس التصحيحات الخاصة بالسياسة الصناعية و التى تؤهل القطاع الصناعى المصرى لمواجهة التغيرات الدولية الحديثة التى رسمتها اتفاقية الجات.

والواقع انه مع توقيع اتفاقية الجات ظهرت آراء ترى انتهاء دور الدولة فى المجال الصناعى وبالتالى الغاء عمل السياسة الصناعية ووجودها من الاساس. وظهرت تساؤلات حول امكان تزامن العمل باتفاقية الجات مع تبنى سياسة صناعية.

وهذا الجدل يثور نتيجة الخلط بين مفهوم السياسة الصناعية على عمومها و تدخل الدولة فى المجال الصناعى. فكل الحكومات يمكن اثبات أنها تتبع سياسة صناعية. فالولايات المتحدة مثلا استهدفت دائما حفز المنافسة الصناعية فى اقتصادها القومى، وبذلك تعتبر النموذج الأول فى عدم التدخل الحكومى المباشر فى تشكيل القطاع الصناعى، و لكنها فى نفس الوقت لها أهداف واضحة فى حماية منتجها المحلى عالميا. فى حين تعتبر كل من اليابان و فرنسا أمثلة واضحة على التدخل الحكومى المباشر الناجح على المستوى المحلى للصناعة و هيكلها الداخلى. فى الوقت ذاته فان تجربة الرعيل الأول من الدول حديثة التصنيع فى جنوب شرق آسيا تدعم عمل التدخل الحكومى فى مجال رسم السياسة الصناعية والتدخل لتفعيل عمل هذه السياسة ، فى حين أن تجارب اخرى فى الدول الاشتراكية لا يستخلص منها نتائج ايجابية لعمل الدولة فى مجال رسم وتنفيذ السياسة الصناعية. ولهذا يمكن ان نستنتج أنه قديكون من السطحية والعمومية الشديدة تجريد السياسة الصناعية من اطارها التنظيمى و المؤسسى.

ومن هنا فقد استخلصت العديد من الدراسات الاقتصادية عدم علمية المجادلة حول السياسة الصناعية فى حد ذاتها ، و لكن لابد من ادارة النقاش حول نوعية هذه السياسة وأدواتها و دور الدولة فى هذا السياق، وكيفية مساهمتها فى تصحيح اختلالات عمل قوى السوق، وأن لا تكون فى ذاتها مسببة لها. وهذه النوعية الاخيرة من السياسة الصناعية تمثل روح اتفاقية الجات فيما يختص بالعمل الحكومى فى مجال رسم و تفعيل السياسة الصناعية. فتضم اتفاقية الجات١٩٩٤ عديد من قواعد العمل المنظمة للتدخل الحكومى بما يضمن أن لا يؤثر عمل الحكومات على التدفق الحر للتجارة الدولية، بل يكون مؤديا الى مزيد من التشجيع لتدفق التجارة القائم على اعتبارات الكفاءة.

ولهذا فان الاتفاقية تكون ذات أهمية خاصة فى حالة الدول النامية، ومنها مصر. حيث أن هذه الدول تعانى من العديد من الاختلالات الهيكلية التى تعوق العمل الكفء لقوى السوق، والتى كان العمل والتدخل الحكومى فى فترات تاريخية سابقة مسببا فى العديد منها مع محاولات الحكومة ان تحل محل آليات السوق. ومن هنا يكون على حكومات هذه الدول التدخل لتنشيط آليات السوق الصحيحة وتقديم إشارات اقتصادية مرشدة للوحدات الاقتصادية فى اطار تنظيمى عالمى يراعى القواعد الاقتصادية فى مجال التقسيم الدولى للعمل.

وتتكون الدراسة[٢] من ثلاثة اجزاء : أولهما يستعرض صور واشكال السياسة الصناعية فى التجربة التنموية المصرية الحديثة مقارنة بمجموعة اخرى من التجارب. أما الجزء الثانى فيتعرض الى شكل وهيكل السياسة الصناعية المطروحة فى ظل الجات ومدى اتفاقها أو اختلافها عن الصور التاريخية للسياسة الصناعية . أما الجزء الثالث فيتناول السياسة الصناعية المصرية فى وضعها الحالى مع تحليل مدى ملاءمتها مع الالتزامات والفرص فى اتفاقية الجات.

أولا: السياسة الصناعية فى مصر مقارنة مع التطبيقات الاقتصادية المختلفة

يمكن تعريف السياسة الصناعية بأنها الاستخدام المقصود والمتعمد لأدوات السياسة الاقتصادية لاحداث تغيرات مطلوبة ومستهدفة فى المجال الصناعى. وبالتالى فان السياسة الصناعية يمكن ان تعرف من خلال طبيعة الاهداف المرصودة أو على نحو مماثل لذلك من خلال قياس درجة تدخل الدولة فى تشكيل الاهداف الصناعية و تفعيل عمل ادوات السياسة الصناعية. و نبدأ ببيان أنواع السياسة الصناعية فى مجموعة من الاقتصادات، والتطور الذى شهدته السياسة الصناعية فى العقد الخير من الزمن، ثم نرصد فى ضوء ذلك الخصائص الرئيسية للسياسة الصناعية المصرية.

أ- خلفية فكرية

يمكن التفرقة بين أنواع السياسة الصناعية على النحو التالى:

- السياسة الصناعية التمييزية - وهى التى تستهدف هيكل القطاع الصناعى، فتميز بعض الأنشطة الصناعية بحوافز تشجيعية مختارة توجه لها على وجه الخصوص. فى مقابل السياسة الصناعية ذات صفة العمومية فى تشجيع القطاع الصناعى بوجه عام.

وتستخدم الحكومة فى التدخل التمييزى العديد من الأدوات المالية مثل: الاعفاءات الضريبية،

والحوافز النقدية مثل: اتاحة الائتمان و معدلات فائدة مدعمة، و التشريعات الخاصة بتوزيع الاستثمار وأسعار الأراضى و غيرها، والحوافز التجارية مثل: الحماية الجمركية العالية من خلال التعريفة الجمركية وتراخيص الاستيراد والقيود غير الجمركية . اضافة الى بعض انواع التشجيع الاخرى التى تختص بالتسويق و تنمية التكنولوجيا و الأعانات المباشرة والتدريب.

وتستخدم كل هذه الحوافز أو بعضها لاحداث تغير مستهدف فى هيكل القطاع الصناعى، بالاضافة الى دفع معدلات الاستثمار والانتاج الصناعى فى القطاعات المستهدفة. اما سياسة عدم التمييز بين الانشطة الصناعية فهى تستخدم هذه الادوات لتشجيع الانتاج و الاستثمار الصناعى فى مجموعه، بحيث ان المحصلة الخاصة بالهيكل الصناعى تكون نتاج العمل الحر لقوى السوق.

وطبقا لهذا التقسيم فان معظم السياسة الصناعية تقريبا تدخل ضمن مجموعة السياسة الصناعية ذات صفة التدخل التمييزى- بدرجات متفاوتة (Adams&Klein 1983) فيما عدا بعض السياسات الصناعية و فى مقدمتها تلك الخاصة بالولايات المتحدة والتى اتبعت فى الاساس- ولفترات تاريخية طويلة - سياسة غير تمييزية (Zysman&Tyson1983). ايضا فانه يمكن تصنيف انجلترا واستراليا مع الولايات المتحدة فى مجموعة الحكومات غير المميزة (Parker1997) هذا التقسيم للسياسة الصناعية يتلاقى الى حد كبير مع تقسيم Atkinson&Coleman (1989) للسياسة الصناعية حسب منهجية عمل الأدوات الاقتصادية وامكانية الربط المباشر بين الأداة الاقتصادية والهدف الصناعى. وتصنف الولايات المتحدة مثلا تبعا لهذه المنهجية ضمن الدول ذات صفات التدخل غير المباشر.

تصنيف السياسات الصناعية تبعا لدرجة التدخل الحكومى[٣] - وهو التصنيف الذى استخدمه والذى يميز بين ثلاثة أنواع من الحكومات: ذات التدخل ، Grant (1996) وايضا Krauss (1992) الشديد (قيادة الدولة) و هى الاقتصادات ذات النزعة المركزية و تقوم الحكومة فيها بقيادة عملية التنمية الصناعية، والحكومات ذات التدخل المتوسط- حيث تلعب قوى السوق دورا هاما فى تشكيل هيكل قطاع الصناعة مع وجود درجة ملحوظة من التدخل الحكومى التمييزى والمباشر، واخيرا الاقتصادات ذات خصائص السوق الحرة- والتى يتحدد فيها الهيكل الصناعى دون تدخل من جانب الحكومة التى يقتصر دورها على خلق مناخ مواتى للاستثمار والانتاج.

ويوضح الجدول التالى الخصائص الرئيسية لكل من هذه الانواع من العمل الحكومى مع أمثلة للحكومات الممكن تصنيفها تبعا لكل نوع.

جدول (١)

السمات الأساسية للأشكال المختلفة من التدخل الحكومي في تاريخ التنمية الصناعية

أشكال التدخل	أهم الصفات	أمثلة
التدخل القوى(قيادة الدولة)	- وجود دور واضح للدولة فى قيادة التنمية الصناعية -تخصيص حوافز اقتصادية لقطاعات أو شركات بعينها -استهداف تغيير هيكل القطاع الصناعى - معدلات حماية و دعم مرتفعة (تعريفة جمركية- قيود استيراد- حظر استيراد- دعم مباشر وغير مباشر) - هياكل إدارية حكومية مسيطرة	- دول الكتلة الاشتراكية - اليابان - كوريا -تايوان
التدخل المتوسط (اتجاه مختلط بين قيادة الدولة و اقتصاديات السوق)	- سياسات صناعية مميزة -استهداف تحفيز الاستثمار و الإنتاج الخاص و رفع معدلات الربحية الخاصة - تشجيع التعديلات الهيكلية تحت مظلة قوى السوق - هياكل حكومية قوية لتدعيم النمو الصناعى و خاصة للصناعات ذات الأولوية	- فرنسا - ألمانيا - السويد - فنلاندا - الدنمارك - نيوزيلاند
اقتصاديات السوق	- عدم وجود سياسة تمييزية - حوافز عامة للنشاط الصناعى -استهداف صناعات معينة أو منشآت معينة يوجه لها دعم لأهداف غير صناعية (اجتماعية، دفاع، كوارث.) -إزالة و تخفيف القيود التي تحد من العمل الحر لقوى السوق مثل الإحتكارات.	- الولايات المتحدة - كندا - استراليا - انجلترا

المصدر: مشتق من Parker 1997

واخيرا فيلاحظ من جدول (١) أن كلا من اليابان و المجر مثلا يظهرا فى نفس المجموعة كدولتين عرفتا درجة عالية من التدخل الحكومى، ولكن تواجدهما هذا فى ذات المجموعة لا ينتظر أن يستمر مع ادخال اليات تنفيذ التدخل الحكومى فى الاعتبار، وهو أحد العناصر التى نقترح اخذها فى الاعتبار وذلك للتفرقة بين أنواع العمل الحكومى فى تشكيل السياسة الصناعية. فندرس ليس فقط درجة التدخل ولكن أيضا ميكانيكية وآلية تنفيذ التدخل.

ويشير استقراء تجارب تدخل الحكومة فى التنمية الصناعية فى الاقتصادات ذات قيادة الدولة الى وجود اختلافات واضحة فى الية تنفيذ التدخل الحكومى فيها مما يبرر التفرقة بين نوعين أساسيين منها: قيادة الدولة بخصائص ديناميكية، وقيادة الدولة بخصائص استاتيكية .

ويوضح جدول (٢) الخصائص الأساسية المشتركة بين الاقتصادات ذات سمات التدخل الشديد فى التنمية الصناعية بقيادة الدولة، وما يؤدى اليه ذلك التشابه من تقارب فى استخدام ادوات السياسة الاقتصادية. ويوضح الجدول ايضا الفروق بين هذه الاقتصادات والتى تدعو الى ضرورة

جدول (٢)

سمات الاختلاف والتشابه بين الاقتصادات ذات قيادة الدولة بخواص ديناميكية و خواص استاتيكية

	السمات الأساسية لتدخل الدولة بخواص استاتيكية	السمات الأساسية لتدخل الدولة بخواص ديناميكية
إطار التدخل	سياسة تمييزية لأنواع معينة من الصناعات المحددة بواسطة الحكومة والتى اتسمت بالثبات	سياسة تمييزية لأنواع معينة من الصناعات المحددة بواسطة الحكومة والتى اتسمت بالتغير
أدوات التدخل	-أسعار فائدة مدعمة -إتاحة الإئتمان - حوائط جمركية - قيود كمية على الاستيراد -التدخل فى عمل قوى السوق بشكل مباشر وغير مباشر -الاستثمار العام فى البنية الأساسية -تشريعات لإحداث تشابك داخل الصناعة -أسعار صرف تنافسية	- أسعار فائدة مدعمة -إتاحة الإئتمان - حوائط جمركية - قيود كمية على الاستيراد -التدخل فى عمل قوى السوق بشكل غير مباشر -الاستثمار العام فى البنية الأساسية -الاستثمار العام المباشر فى الإنتاج الصناعي -تشريعات لإحداث تشابك داخل المنشأة -أسعار صرف أدارية
آلية التدخل	تفاوض بين القطاع الخاص و الحكومة	القطاع العام

المصدر: المؤلف

الانتباه الى الية تنفيذ السياسة الصناعية عند تقييم عمل التدخل الحكومى.

ومن الجدول يتضح ان الحكومات ذات التدخل الشديد يكون لها خصائص ذات نزعة مركزية فى تحديد الصناعات ذات الأولوية بالتشجيع. وأن هذه الصناعات تميز بالعديد من الحوافز المالية والنقدية والتجارية والتشريعات الخاصة. و لكن بعض هذه الحكومات ذات النزعة المركزية اتجه الى تطبيق استراتيجيات صناعية طويلة المدى ذات خواص ديناميكية فى تحديد الصناعات المميزة، بحيث ان مجموعة الصناعات الأولى بالحوافز لم تتصف بالثبات. فاتجهت فى مرحلة الى تشجيع الصناعات ذات المزايا النسبية (كثيفة العمل)، ثم اصبحت الصناعات ذات المزايا التنافسية هى الأولى بالرعاية فى مرحلة اخرى (مثل الصناعات ذات الاستخدام الكثيف للتكنولوجيا كصناعة الالكترونيات على سبيل المثال فى كوريا). مما يعنى ان حزمة الحوافز لا تقترن بنفس الصناعات و بالتالى نفس الوحدات الاقتصادية على نحو دائم. أما فى النوع الاخر من تطبيقات النزعة المركزية فان الية التنفيذ اتسمت بالاستاتيكية فى التطبيق، فالصناعات التى حظيت بالتمييز استمرت دائما فى نفس المجموعة واقترن التمييز بوحدات اقتصادية بعينها. و قد يكون تخليق الحكومات لقطاع عام ليكون اداة لتنفيذ اطارها الفكرى المميز أحد العناصر الأساسية التى أدت الى الخواص الاستاتيكية فى تنفيذ سياستها الصناعية. فليس من المنطقى ان تنحرف الحكومة بأدوات سياستها الاقتصادية عن الشركات التى تملكها واغرقت فيها استثمارات هائلة حتى وان لم تظهر هذه الوحدات الاقتصادية عناصر كفاءة تبرر استمرار الدعم الموجه لها. اضافة لذلك فان كل الحكومات فى هذه المجموعة ذات الخواص الاستاتيكية مرت بأزمات تمويل، مما جعل هذه الحكومات غير قادرة على خلق وتبنى وتطوير أنواع جديدة من الأنشطة الصناعية. أما فى حالة تغير الأولويات فان القطاع الخاص كان هو المالك الرئيسى لأدوات الانتاج، واستطاعت الحكومات فى هذه المجموعة ان تحكم قبضتها على استثماراته و توجهها من خلال سلة الحوافز الحكومية، بحيث أن هذا القطاع اصبح اداة للحكومة فى تحقيق أهدافها الاقتصادية فى كل مرحلة. فكان الدعم شديد التمييز ولكنه مؤقت ومرهون بأهداف حكومية معينة وواضحة.

ووجود مجال لعمل القطاع الخاص فى الاقتصادات ذات الخواص الديناميكية جنبا الى جنب مع العمل الحكومى اوجد سمة ميزت هذه التجارب وهى التعاون والتشاور المستمر بين الحكومة والقطاع الخاص فى ظل وحدة الاهداف الصناعية بينهما. بحيث أن هذه الاقتصادات عرفت تاريخيا بصفة

الاقتصادات المفاوضة (Pedersen&Andersen&Kjaer1992, Schaede 1994). ايضا فانه فى هذه المجموعة من الدول و التى ظهر فيها قطاع عام مثل تايوان فان الحكومة استهدفت احداث ترابط قوى بينه و بين القطاع الخاص حتى ييسر هذا الترابط استخدام القطاع الخاص كأداة رئيسية فى تحقيق الأهداف الصناعية التى تحددها الحكومة. كذلك فان حكومات هذه المجموعة مدت سيطرتها على عمل الوحدات الاقتصادية الصغيرة فى أغلب الأحوال حتى يستطيع الاقتصاد كله ان يعمل فى تناغم (Inoue 1993,ch.1).

أما فى الاقتصادات ذات الخواص الاستاتيكية فان هذا التفاوض و التشاور لا محل له بالتعريف، لأن القطاع العام هو الشكل السائد للوحدات الاقتصادية وما عداه فهو وحدات صغيرة وقزمية أغلبها فى صناعات استهلاكية وخدمية بسيطة.

ويلاحظ ان سمة التفاوض والتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص تتشارك فيها الاقتصادات ذات النزعة المركزية بخواص ديناميكية مع تلك الاقتصادات ذات التدخل الحكومى المتوسط. ففى فرنسا مثلا ظهر بوضوح وجود أهداف قومية يراد تحقيقها، ويتفاهم حولها القطاع الخاص مع الحكومة(Sheahan1963,ch10) . مع ملاحظة اختلاف شدة وحدة التطبيق بين النوعين من الاقتصادات. ففى النوع الأول سيطرت الحكومة على توجهات القطاع الخاص ، أما فى الثانية فانها لم تلغ المبادرة الفردية من جانب القطاع الخاص. و اخيرا فان الاقتصادات ذات النزعة المركزية بخواص ديناميكية تدخلت فى تشكيل الأسواق و لكنها لم تلغ عملها، وبالتالى لم تحرم القطاع الخاص من المؤشرات الاقتصادية الصحيحة التى تحميه وتحمى الاقتصاد كله من استنزاف الموارد وهدر الامكانية (Inoue,1993,ch.1). فكان الدعم الحكومى للمنتج- لتأمين المنتج من عوامل عدم التأكد والمخاطرة فى فترات التفريخ. ويلاحظ ان السياسة التمييزية التى اتبعتها هذه الحكومات ذات الصفات الديناميكية بدأت بتبنى سياسة الاحلال محل الواردات ، ولكنها لم تؤد الى سيادة توجه داخلى للسياسة الاقتصادية فى هذه الدول. وانما ارتبطت بتوجه خارجى. فقد اتجهت الحكومة الى حماية صناعتها الوليدة من المنافسة الخارجية فى نفس الوقت الذى خفضت فيه من درجة المنافسة الداخليه حتى تستطيع هذه الصناعة استغلال وفورات الحجم. ثم اتجهت الى فتح المنافسة المحلية ثم الدولية لهذه الصناعات، مما اتاح لهذه الصناعات التكيف المستمر مع متغيرات السوق المحلية أولا ثم العالمية. و يتطلب تنفيذ هذه الاستراتيجية بالطبع جهدا اداريا عالى المستوى من الجهاز الحكومى. اما

الاقتصادات ذات النزعة المركزية بخواص استاتيكية فانها بالمثل بدأت بحماية شركاتها العامة الوليدة، فكفلت لها احتكار السوق المحلى و اغلقت الأبواب أمام المنافسة الخارجية، ولكن على نحو مستمر، مما حرم اقتصادات هذه الدول من التكيف المستمر للتطورات العالمية، وطبع التطور التاريخى لهذه النماذج بالتقلب العنيف عند مواجهة صدمة خارجية عنيفة [٤].

ب- تطور عمل السياسة الصناعية

إن تتابع التطورات الاقتصادية العالمية ترك أثره على شكل السياسة الصناعية فى الاقتصادات المختلفة، بحيث أنه يمكن رصد ظاهرتين رئيسيتين:

التقارب فى أشكال السياسة الصناعية- فنماذج التدخل فى كل التجارب - فيما عدا الحكومات ذات النزعة المركزية بخواص استاتيكية- اتجهت الى التقارب.

فقد أخذت نماذج التدخل الشديد بخواص ديناميكية فى التخلى عن السيطرة الشديدة للدولة على الوحدات الصناعية الخاصة، و بدأت تفسح باستمرار مكانا متسعا للمبادرة الفردية. ايضا فان نماذج التدخل المتوسط مثل الحالة الفرنسية اخذت فى التقارب مع نماذج السوق الحرة، مما أدى الى تقليص دور الدولة الانتاجى ودور القطاع العام. أما النموذج الأول لحرية الانتاج والاستثمار فى الاقتصاد الامريكى فقد استفاد من تجارب التدخل الناجحة، وعلى وجه الخصوص النموذج اليابانى- فى اضفاء بعض لمسات التدخل الحكومى على السياسة الصناعية الامريكية. وتقترح Laura Tyson الرئيس السابق لمجلس المستشارين الاقتصاديين فى ادارة Clinton، انه لابد من استهداف معدلات تصديرية معينة و العمل على تحقيقها لكى يستطيع الاقتصاد ان يحقق نتائج مرضية، وأن هذه السياسة هى نتاج من التعلم من التجربة اليابانية . ويعلق Rutledge على ذلك بقوله أن السياسات التى تنوى الحكومة الأمريكية تطبيقها سوف تؤدى الى افساد عمل القوى الحرة للسوق على نحو لم يعرفه الاقتصاد الأمريكى من قبل(Rutldge 1992,p.1) [٥].

والواقع ان استقراء اهداف وادوات السياسة الصناعية فى الوقت الحاضر فى مجموعة دول OECD على سبيل المثال يوضح هذا التقارب. فرغم الفروق التاريخية الكبيرة بينها فى مجال رسم وتفعيل السياسة الصناعية، فالسياسات الصناعية لهذه الدول فى صورتها الحديثة خلال التسعينات تستهدف تحقيق تنافسية القطاع الصناعى من خلال تفعيل الخصائص الايجابية للمنشاة

الخاصة، واستهداف تنشيط افقى للقطاع الصناعى يركز على محتوى السياسة الصناعية أكثر من اهتمامه بتحديد الوحدات المستفيدة. وبالتالى فان التركيز الحالى و المستقبلى للسياسة الصناعية فى هذه الدول سوف ينصب على تحقيق وتعظيم مفاهيم اقتصادية معينة مثل الكفاءة والجودة والانتاجية والتصدير بغض النظر عن طبيعة الوحدات المنفذة- وطنية أم اجنبية، صغيرة أم كبيرة، (OECD 1998)

انهيار نماذج التدخل بقيادة الدولة بخواص استاتيكية- فالدول التى تبنت هذه النماذج أبطلت عمل اليات تمرير الصدمات الخارجية الى اقتصاداتها المحلية ولم تطبق اى اليات للتكيف التدريجى، ومع انهيار نظم الحكم الاشتراكية بها اتجهت حكوماتها الجديدة الى ترك كل متغيراتها الاقتصادية تتحدد تبعا لقوى السوق. فزرعت فى اقتصاداتها مظاهر السوق الحرة مع احتفاظها بكل الهياكل التى افرزتها تجارب التدخل السابقة ودون أى محاولة تذكر لتصحيح ما اوجدته هذه التجارب من تشوهات فى عمل الأسواق. واسفرت هذه التجربة عن نموذج لم يجد سابقة له من قبل فى النماذج التاريخية للسياسة الصناعية وسمات لم ترصد مسبقا فى التاريخ الصناعى، وهى سيادة القواعد والمظاهر الأساسية لنظامين من السياسة الصناعية معا.

وقد عرفت هذه الاقتصادات فى الفكر الاقتصادى بأسم "اقتصادات مرحلة التحول . فاستمرت الأسس الاقتصادية التى طبعت هذه الاقتصادات بسمة التوجهات الداخلية مع استحداث اطر تعطى للاقتصاد مظاهر التوجه الخارجى. فلم تحظ المشاكل الأساسية للصناعة التى افرزتها المرحلة السابقة بجهد حكومى يتعمد حلها من خلال العمل الموجه لأدوات السياسة الاقتصادية .(Nielsen1995) وسادت بدلا من ذلك وجهة النظر القائلة بأن اعمال قوى السوق الحر كفيلة بحل هذه المشاكل على نحو أوتوماتيكى وأنه لا ضرورة من تدخل الدولة لأن تدخلها السابق أفسد الأمور ولم يصلحها (Nielsen1995).

وانعكس كل ذلك على اداء الصناعة المحلية، فبدأت هذه الاقتصادات تمر بتجربة تدهور التصنيع. وبدأ اقتصاديوها فى النداء بضرورة استهداف مرحلة تحول حقيقية، تتدخل فيها الحكومة من خلال أدواتها الاقتصادية بغرض تصحيح عمل الأسواق، وأن أثر سيادة نموذجين معا على القطاع الصناعى هو أسوأ من الاثار المحققة فى ظل نظام التدخل السابق(Nielsen 1995, Hare 1994).

جـ- السياسة الصناعية المصرية

اتبعت الحكومة المصرية منذ عملية التأميم فى أوائل الستينات من القرن العشرين، نموذج التدخل بقيادة الدولة بخواص استاتيكية لتحقيق التنمية الصناعية. ثم اتسمت طريقة عملها فى فترة الانفتاح الاقتصادى- وحتى الآن- بنفس خصائص التطور التاريخى الذى مرت به التجارب الاقتصادية الأخرى ذات نزعة التدخل الحكومى القوى بخواص استاتيكية من سيادة نموذجين فى آن واحد. وفيما يلى نستعرض صفات ونتائج كل مرحلة.

المرحلة الأولى: ١٩٦١-١٩٧٣

استهدفت الدولة فى هذه المرحلة تحقيق التنمية الاقتصادية ممثلة فى رفع معدلات النمو ومتوسط الدخل الفردى وزيادة معدلات التشغيل. واتخذت من التنمية الصناعية اداة اساسية لتحقيق هذه الأهداف العامة وذلك من خلال استهداف زيادة الانتاج الصناعى ورفع معدل امتصاص العمالة فى هذا القطاع وتحقيق تغير هيكلى لصالح الصناعات الثقيلة. وفى سبيل تحقيق هذه التنمية الصناعية تبنت السياسات الصناعية التالية:

- سياسة الاحلال محل الواردات، و بدأت فى تطبيق مرحلتها الأولى (السلع الاستهلاكية).
- سياسة احلال الاستثمار العام محل الاستثمار الخاص.
- سياسة احلال الانتاج العام من خلال القطاع العام محل القطاع الخاص.

واستخدمت العديد من الأدوات المالية والنقدية والتجارية، بالاضافة الى التشريعات التى تدعم عمل هذه الأدوات. ويوضح جدول (٣) اطار التدخل الحكومى فى هذه المرحلة و ادوات السياسة الاقتصادية محور التطبيق.

هذا التدخل الحكومى انعكس فى قيم المتغيرات الصناعية، فارتفعت الأهمية النسبية للقطاع الصناعى مع زيادة معدلات الاستثمار فيه - وهو ما يبينه جدول (٤) .

جدول (٣)

سمات السياسة الصناعية فى مصر*

	المرحلة الأولى ١٩٦١-١٩٧٣	المرحلة الثانية ١٩٧٤-١٩٨٩	المرحلة الثالثة ١٩٩٠- الوقت الحاضر
الهدف	التنمية الصناعية من أجل التنمية الشاملة		
الأطار	سياسة صناعية تمييزية	سياسة صناعية غير تمييزية	←
الأدوات	- استثمار عام	←	- وقف الاستثمار العام الصناعى
		- قوانين الاستثمار المحفزة للاستثمار الخاص	←
	- تقييد أسعار الفائدة عند مستويات حقيقية سالبة	←	- اصلاح نقدى
	- حوائط وقيود جمركية سعرية وغير سعرية	- بعض التخفيضات الجمركية	- تحرير القيود غير الجمركية وبعض التخفيضات الجمركية
	- أسعار صرف ادارية	- نظام صرف متعدد	- نظام صرف محرر(غير معوم)
	- قيود سعرية	←- - - - -	-ازالة القيود السعرية
	- قيود ائتمانية	- ازالة جزئية للقيود الائتمانية	-ازالة القيود الائتمانية
	- قيود حكومية رقابية واشرافية	←	←- - - - -
ميكانيكية التنفيذ	قطاع عام محتكر	القطاع العام وقوى السوق	قوى السوق

ملاحظات:

← استمرارية

←- - استمرارية على نحو اقل حدة

* هناك جدل كبير حول عمق الأصلاح المالى والنقدى فى مصر ودرجة الرقابة الحكومية، ومناقشة هذا الموضوع يقع خاج نطاق الإطار للدراسة الحالية.

المصدر: المؤلف.

وفى نفس الوقت فقد شهد هذا القطاع تغيرات هيكلية واضحة تمثلت فى زيادة الأهمية النسبية للصناعات الوسيطة من ٢٩,١٪ فى عام ٥٢/ ١٩٥٣ إلى ٤٠ ٪ فى عام ١٩٦٧/٦٦ (Mabro& Radwan 1976, table 6.5). وظهرت نتائج واضحة لسياسة الإحلال محل الواردات وتشجيع التصنيع الوسيط فارتفعت نسبة الناتج الصناعى المحلى من المعروض الصناعى الإجمالى من ٧٠,٥٪ فى ٥٢ / ١٩٥٣ إلى ٧٩,٤٪ فى ١٩٦٧/٦٦ (Mabro& Radwan1976 , table 12.2)، وظهرت سيطرة الانتاج العام- فوصلت مساهمته الى ٨٠٪ من القيمة المضافة الصناعية فى

جدول (٤)

مؤشرات صناعية مقارنة

المؤشر	١٩٥٣/٥٢	١٩٦٧/٦٦	١٩٩٥/٩٤
الأهمية النسبية للناتج الصناعى٪	(١)١٧,٨	(٢)٢١,٩	(٥)١٧,٢
الاستثمار الصناعى٪	(٢)٢٠	(٢)٢٣ *(١٩٧٣-٦٧/٦٦)	(٥)١٧,٢
معدل نمو الانتاجية الكلية٪	(٢)١,٣٧ (١٩٥٤-٤٥)	(٢)٢٣ (١٩٧٠/٦٩-٦٤/٦٣)	(٥)١٧,٢ (١٩٩٢/٩١-٨٨/٨٧)
الصادرات الصناعية ٪	(١) ٦	(١) ٣٠	(١) ٣٤

* السنوات بين القوسين تشير الى اختلاف تاريخ البيان المشار اليه فى حالة اختلافها عن الفترة الزمنية التى يدل عليها العمود المعنى.

المصدر:

١- Abdel-Latif, 1997& statistical appendix
٢- Mabro & Radwan 1976(table 11.3)
٣- Depra 1998
٤- Mabro & Radwan 1976(table 6.5,11.3)
٥- سلوى سليمان و عبد الخالق و البنا و اخرون ١٩٩٨
٦- DEPRA1998b

نفس العام (Mabro& Radwan1976 ,table6.5) [٧]، إلا أن العملية الصناعية اتصفت بكل عيوب الإنتاج والاستثمار العام ممثلة فى : ارتفاع نسب استخدام الطاقة، تكنولوجيات مكثفة لاستخدام رأس المال، معدلات نمو سالبة للإنتاجية الكلية، انخفاض في درجة تشابكات القطاع الصناعى. أيضا فمع اتجاه الحكومة إلى إعطاء اهتمام أكبر للجهد الحربى منذ عام ١٩٦٧ حالت القيود المالية دون الاهتمام بعمليات الإحلال والتجديد والصيانة واتسم القطاع بجمود تكنولوجى. وهى كل الصفات التى ميزت القطاع العام فى التجارب الاشتراكية (Nielsen 1995). وظهرت السمات الاستاتيكية فى التطبيق ،مع عجز الدولة على الانتقال فى المراحل المختلفة لسياسة الإحلال محل الواردات أو تبنى الاتجاه للخارج مع الاستمرار فى سياسة الإحلال (Handoussa, 1994).

المرحلة الثانية: ١٩٧٤- الوقت الحاضر:

تبنت الحكومة خلال هذه المرحلة هدف تحقيق النمو والتشغيل من خلال التدرج نحو سيادة مبادئ الحرية الاقتصادية. فاتجهت إلى تشجيع مظاهر السوق الحرة من تخفيض للدعم الحكومى للشركات العامة، تشجيع الاستثمار والإنتاج الخاص والتصدير.

و فى سبيل ذلك استحدثت قوانين متتالية لتشجيع الاستثمار الخاص (عام ١٩٧٤ وتعديله فى ١٩٨٩ثم قانون الاستثمار الموحد فى ١٩٩٧) . واستحدثت بعض التخفيضات الجمركية وتخفيض عدد السلع الغير مصرح للقطاع الخاص باستيرادها. وأدخلت تخفيضات متتالية على سعر الصرف وأوجدت نظام تعدد أسعار الصرف (نصار ونصر١٩٩٧، خير الدين ١٩٩٢).

ثم اتجهت مع بداية التسعينيات - فى إطار تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى - إلى التخلى عن بعض خصائص مرحلة قيادة الدولة. ويوضح جدول (٣) خصائص هذه المرحلة مقارنة مع المرحلة السابقة . وباستقراء طريقة عمل أدوات السياسة الاقتصادية خلال هذه المرحلة تظهر ثلاثة أمور ذات أهمية: أولهما أن الملحوظة الرئيسية التى خرجت بها الدراسات المهتمة بالاستثمار الصناعى هى عدم وجود سياسة صناعية واضحة للحكومة المصرية خلال فترات الانفتاح الاقتصادى (سلوى سليمان واخرون ١٩٩٨) وان حوافز الاستثمار التى اتسمت بها هذه الفترة كانت عامة لكل الانشطة الاقتصادية وغير مميزة للاستثمار الصناعى مما أدى الى تقليل جاذبية الاستثمار الصناعى مع ارتفاع درجة المخاطره الاستثمارية فى هذا القطاع. مما أدى الى ظاهرة انحسار الاستثمار الصناعى- كما يوضح جدول (٤).

وثانيها أنه رغم التطور الذى طرأ على شكل العمل الحكومى فى ظل التسعينيات فإن العمل الحكومى استمر فى المحافظة على خاصيتة الاستاتيكية. وأحد الأمثلة التى يمكن أن توضح الخواص الاستاتيكية للتدخل الحكومى فى الصناعة المصرية هى مراجعة التشابه بين هيكل معدل الحماية الفعلية فى عام ١٩٦٧ مع ذلك بعد مضى ثلاثين عاما فى عام ١٩٩٧.

ويلاحظ من الجدول (٥) أنه برغم التخفيضات المتتالية للجمارك و إزالة معظم القيود غير السعرية فإن الهيكل مازال يتسم بنفس معدلات الحماية النسبية المرتفعة للسلع الاستهلاكية (المعمرة وغير المعمرة) وهى النتيجة التى أشار اليها(Mabro & Radwan (1976 وعمرو محى الدين (١٩٧٧) Depra (1998) وأيضا سلوى سليمان واخرون (١٩٩٨).

جدول (٥)

هيكل الحماية الفعلية للصناعة المصرية ١٩٦٧، ١٩٩٧

	الترتيب فى عام ١٩٦٧	الترتيب فى عام ١٩٩٧
منتجات البترول	١	١
الأغذية	٢	٢
الأثاث	٣	٣
الماكينات والمعدات	٤	٤
الخشب ومنتجاته (عدا الأثاث)	٥	٥
الورق والطباعة	٦	٦
الكيماويات (عدا منتجات البترول)	٧	٧
المنتجات غير المعدنية	٨	٨
المنتجات المعدنية والحديد والصلب	٩	٩
أدوات النقل	١٠	١٠
المطاط والبلاستيك	١١	١١
الملابس الجاهزة	١٢	١٢
الجلود	١٣	١٣
الغزل و النسيج	١٤	١٤
المشروبات	١٥	١٥
التبغ	١٦	١٦

ملاحظات : الترتيب حسب الهيكل فى ١٩٦٧ - الترتيب من ١-١٨ حسب معدلات الحماية من أقلها إلى أعلاها - تم تكييف جدولى١٩٩٧ ، ١٩٦٧ لكى يأخذ فى الاعتبار بعض الاختلافات فى الأنشطة

المصدر: هيكل ١٩٦٧ مستخرج من Mabro & Radwan1976 - هيكل ١٩٩٧ مستخرج من Depra1998

وثالثها فإن هذا الهيكل لا يتناسب مع تشجيع التصدير ,فهو يشجع على الإنتاج للسوق المحلى (.(Depra, 1998وهو ما يمكن ملاحظته فى ضوء مقارنة أسعار السلع الداخلة فى التجارة مع تلك غير الداخلة في التجارة (جدول ٦)

جدول (٦)

الأرقام القياسية لاسعار السلع الداخلة في التجارة الدولية وتلك غير الداخلة

السنة	الرقم القياسى للسلع غير الداخله فى التجارة الخارجية	الرقم القياسى للسلع الداخله فى التجارة الخارجية
١٩٨٥	٥٢	٣٤
١٩٨٦	٥٥	٤٠
١٩٨٧	٦١	٥٠
١٩٨٨	٦٧	٦٠
١٩٨٩	٧٣	٧٢
١٩٩٠	٨٥	٨٨
١٩٩١	١٠٠	١٠٠
١٩٩٢	١٢٧	١١٩
١٩٩٣	١٥٨	١٢٦
١٩٩٤	١٧٤	١٣٧
١٩٩٥	١٨٣	١٥٢

المصدر: من جدول (٤/ ١٠) Depra 1998

ويلاحظ من الجدول السابق أن الأسعار النسبية للسلع غير الداخلة فى التجارة ترتفع باستمرار عن تلك المتجهة للتصدير (Depra ,1998) . وبهذا فإن المحافظة على معظم خصائص المرحلة السابقة أدت إلى استمرار التوجه الداخلى حتى أن معظم الاستثمارات الأجنبية التى شهدها الاقتصاد المصرى فى فترة السبعينيات و الثمانينيات كانت تنتج أساساً للسوق المصرى،أى أن هذه الاستثمارات من نوعية رأس المال القافز Jumping FDI (سلوى سليمان ولبنى عبد اللطيف واخرون ١٩٩٧). وهذا الوضع يفسر إلى حد كبير انخفاض الاستثمارات الأجنبية المتجه للاقتصاد المصري فى الآونة الأخيرة برغم التصاعد الكبير لتدفقات هذه الاستثمارات عالميا. فانخفاض معدلات النمو فى الاقتصاد المصرى خلال التسعينات مع اتجاه متوسط الدخل الفردى الى الانخفاض النسبى مقارنة بالدول النامية

الفعلية فى عام ١٩٦٧ مع ذلك بعد مضى ثلاثين عاما فى عام ١٩٩٧.

ويلاحظ من الجدول (٥) أنه برغم التخفيضات المتتالية للجمارك و إزالة معظم القيود غير السعرية فإن الهيكل مازال يتسم بنفس معدلات الحماية النسبية المرتفعة للسلع الاستهلاكية (المعمرة وغير المعمرة) وهى النتيجة التى أشار اليها(Mabro & Radwan (1976 وعمرو محى الدين (١٩٧٧) Depra (1998) وأيضا سلوى سليمان واخرون (١٩٩٨).

الأخرى المتنافسة مع مصر على جذب الاستثمارات الأجنبية -أدى إلى تراجع نصيب الاقتصاد المصرى من هذه الاستثمارات (لبنى عبد اللطيف ١٩٩٨).

والنواتج الأساسية لهذه المرحلة هى: ظاهرة تدهور التصنيع فى الاقتصاد المصرى . فالنصيب النسبى للقطاع الصناعى من الاستثمار والناتج اتجه إلى التدهور النسبى، مع استمرار سمات عدم الكفاءة وهى الملاحظة الأساسية التى تشاهد من جدول(٤). والجديد فى هذه المرحلة أن القطاع الخاص الصناعى الذى أفرزته تجربة تحرير الاقتصاد المصرى اتصف بخصائص عدم كفاءة تقربه من القطاع العام وليد المرحلة السابقة . فقد وجدت إحدى الدراسات القياسية التى اهتمت بالتفرقة بين الكفاءة التخصيصية للقطاع العام عن القطاع الخاص الصناعى (Abdel-Latif, 1997) انخفاض الكفاءة للقطاع الأخير بشكل ملحوظ فى اتجاه تراكم كبير لرأس المال. ويضاف إلى ذلك انخفاض جودة المنتج من القطاع الخاص. وهى كلها عوامل أدى إليها سيادة خصائص نموذجين معاً من حيث تقارب القطاع الخاص مع الخواص الاقتصادية غير المرغوب فيها للقطاع العام وهو ما انعكس فى النهاية أيضاً فى استمرار انخفاض الأهمية النسبية للصادرات الصناعية كما يشير جدول (٤) .

فوجود إطارين للعمل كل منهما يمثل تفكيراً مضاداً تماماً للآخر كان لابد وأن يوجد عناصر فشل عديدة. فكلا الإطارين لا يستطيع أداء مهمته إذا لم تتسق كل عناصر البيئة الاقتصادية مع عمله. فالقطاع العام لم يعد آلية التنمية الصناعية، كما أن القطاع الخاص لا يستطيع أن يكون أداة لهذه التنمية فى ظل بيئة تتسم بفشل عمل الأسواق . فانعكس ذلك على تدهور مؤشرات التنمية الصناعية.

وتلخيصاً لذلك فإن النقص فى وجود اتجاه واضح لعمل أدوات السياسة الصناعية أدى إلى افراز نتائج صناعية غير مرضى عنها. وبالتالى فهناك حاجة ملحة لتصحيح عمل السياسة الصناعية المصرية. والتساؤل هنا يدور حول الطبيعة المطلوبة و الممكنة ايضا لهذا التصحيح فى ضوء اداء

القطاع الصناعى المصرى وفى ظل الظروف الدولية الجديدة التى يعمل بها.

ثانيا: السياسة الصناعية فى ضوء الجات

الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة " الجات" هى معاهدة متعددة الأطراف يعزى قيامها إلى الدعوة التى نادت بضرورة حرية التجارة و عدم التمييز فيها ، إذ كانت قيود التجارة الدولية فى الثلاثنيات من أهم الأسباب التى قادت للكساد العالمى(عبد الحميد نجم ١٩٩٤). ونعطى فيما يلى نبذة سريعة عن مفاوضات الجات، ثم نبين شكل العمل الصناعى المسموح به فى ظل الجات، مع الأشارة الى مدى تلاءم الاشكال التطبيقية السابقة للسياسة الصناعية مع هذه الاتفاقية.

١- قراءة عامة فى جولة اورجواى (الجات ١٩٩٤)

جرت حتى الآن ثمانى جولات للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف تحت إشراف الجات منذ نشأتها، ويوضحها جدول (٧) .

ويلاحظ من جدول (٧) أن اتفاقات الجات تدرجت من كونها اتفاقات حول تخفيض التعريفة الجمركية فقط إلى تضمين العديد من المعالجات للموضوعات التي تبين أهميتها وتأثيرها على التجارة الدولية . فبينما كانت الجولات الخمس الأولى تنصب فقط على خفض التعريفة دون الاهتمام بظروف الدول النامية ، فإن الجولات التالية أفسحت مجالاً للاهتمام بالعلاقات المترابطة بين التجارة والتنمية. وهو ما ترتب عليه دخول عدة دول نامية فى مفاوضات كنيدى وما تلاها من مفاوضات. أيضاً مع بزوغ أهمية انتقالات رؤوس الأموال عالمياً، وتصاعد التجارة فى الخدمات وظهور التكنولوجيا كعامل إنتاج أساسى متفوق، ظهرت محاور جديدة للعمل والاتفاق داخل جولات الجات (Greenway&Sapir 1992)، والتى كللت بتوقيع اتفاق عام ١٩٩٤ ونشأة كيان قانونى دولى يرعى هذه الاتفاقية و يشرف عليها.

ب- آثار جولة أورجواى على السياسة الصناعية:

أدت جولة أورجواى بما ادت اليه من آليات لتحرير التجارة، و ما استحدثته من اتفاقات فى موضوعات لم تكن محل بحث مسبقا - مثل اتفاقات الدعم و الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية- إلى التأثير على أسلوب عمل السياسة الصناعية لتنمية الصناعة المحلية. ويمكن القول أنه على وجه العموم فان هناك ثلاثة مسؤليات يتطلب من السياسة الصناعية أن تتوافق وتتلاءم معها، وهى:

جدول (٧)

جولات الجات

الجولة	عدد الدول المشتركة	التخفيضات الجمركية	محور المفاوضات
جولة جنيف ١٩٤٧	٢٣		تخفيضات جمركية
جولة انسى(فرنسا) ١٩٤٩	١٣		تخفيضات جمركية
جولة توركواى(انجلترا) ١٩٤٩ ١٩٤٧	٣٨	٦٣٪	تخفيضات جمركية
جولة جنيف ١٩٥٦	٢٦		تخفيضات جمركية
جولة ديلون ٦٠-١٩٦١	٢٦		تخفيضات جمركية
جولة كنيدى ٦٤-١٩٦٧	٦٢	٥٠٪	تخفيضات جمركية والتجارة والتنمية
جولة طوكيو ٧٣-١٩٧٩	٩٩	٣٣٪	تخفيضات جمركية واتفاقات الدعم، الرسوم التعويضية،العوائق الفنية، إجراءات تراخيص الاستيراد، المشتريات الحكومية، التأمين الجمرى، مكافحة الاغراق، الاتفاقات الخاصة باللحوم والألبان وتجار الطائرات المدنية
جولة أورجواى ٨٦-١٩٩٣	١٢٥	٤٠٪	تخفيضات جمركية واتفاقات تداول الخدمات والجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية وإجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة- أنظر جدول ٦ فى تفاصيل الاحدى عشر اتفاقية الملحقة بهذه الجولة.

المصدر: مكون من نجم ١٩٩٤، WTO Secretariat 1995

١- ان توفق اهدافها وادواتها بما يتلاءم مع التزامات الحكومة فى ظل الجات .

ففى ضوء اتفاقات الجات يجب اتباع سياسة صناعية ذات أهداف أفقية تهتم بالمحتوى الاقتصادى مثل الانتاجية والتجديد والتكنولوجيا دون أن تستهدف فى ذلك مستفيد محدد شركة كانت أو قطاع صناعى معين. وعلى هذا الاساس يحظر اتباع او تخليق تشريعات جديدة يكون من شأنها التمييز بين قطاع صناعى واخر ، وبين الانتاج للسوق المحلى أو التصدير، وبين المستثمر الاجنبى والوطنى، وبين العملة المحلية والاجنبية. و من أجل ذلك تحظر الجات ١٩٩٤ استخدام القيود الجمركية غير المحددة بتعريفة جمركية مثل منع الاستيراد أو تراخيص الاستيراد، أو استخدام موانع فنية TTB لمنع انسياب التجارة.

٢- ان تدفع الوحدات الصناعية المحلية الى توفيق ممارساتها فى مجال الانتاج والتجارة مع نصوص الاتفاقية.

وفى هذا السياق فان السياسة الصناعية يجب ان تصحح المناخ الصناعى الذى تعمل فيه الوحدات الصناعية بحيث تدفعها الى التوافق مع عمل الجات. وأهم فعلين مضادين للجات يمكن أن تقوم بها هذه الوحدات هما ممارسات الإغراق، مخالفة قواعد الملكية الفكرية. وبالمثل فانها يجب ان تطور هذا المناخ الصناعى لكى تحمى هذه الوحدات من الممارسات المضادة لفكر الجات والتى قد تمارسها الوحدات الاقتصادية الاجنبية على نحو يضر بالصناعة المحلية. وهنا يكون على السياسة الصناعية خلق و تفعيل دور الكيانات الوطنية المضادة للاغراق والمدافعة عن حقوق الوحدات الصناعية المحلية فى هذا الشأن فى الداخل والخارج. من ذلك ايضا تفعيل تشريعات حماية حقوق الملكية الفكرية والدخول فى عضوية المؤسسات الاقليمية والدولية التى ترعى وتتابع هذه التطبيقات[٨].

٣- أن توفر الاطر اللازمة لتعظيم استفادة الاقتصاد المحلى من الفرص التجارية الاضافية التى يوفرها تحرير التجارة العالمية. وفى هذا السياق فان السياسة الصناعية يحق لها استهداف التنمية الصناعية بكل ابعادها الاقتصادية والجغرافية، وان تضمن فى ادوات عملها مجموعة من أنواع الدعم المسموح به، مثل الدعم الفنى ودعم أهداف صناعية، دعم تنمية المناطق الجغرافية الأقل نمواً، الدعم لصالح شئون البيئة، دعم للتصدير لا يؤثر على الأسعار مباشرة.

كما يلاحظ أن الجات تسمح بفترات سماح للحكومات لكى تكيف من أدواتها الاقتصادية بما يتفق مع اتفاقات التجارة الحرة. وتختلف فترات السماح على حسب ظروف النمو والتقدم الصناعى فى الدول المختلفة.

حـ - قراءة الممارسات الصناعية التطبيقية من منظور الجات ١٩٩٤

١- استقراء عمل السياسة الصناعية المعروفة تاريخيا على أنها سياسة غير تمييزية- فى ضوء نواتج جولة اورجواى- يمكنا من القول بأن التطبيقات المختلفة للسياسة الصناعية عرفت كلها مفهوم التمييز-كما تعرفه الجات ١٩٩٤.

فالسياسة الصناعية المعرفة بأنها مميزة اتسمت بالتحيز بين الأنشطة الصناعية المحلية. أما تلك التى عرفت بأنها غير تمييزية فانها مارست تمييزا بين المنتج المحلى و ذلك الأجنبى، واستخدمت أدواتا حمائية غير جمركية ، مثل التقييد الاختيارى للواردات و الصادرات- والذى ظلت الولايات المتحدة واليابان تمارساه على مدى سنوات طويلة فيما عرف "بالحمائية الجديدة" وصنفته جولة اورجواى على أنه ممارسات "رمادية" يحظر الاستمرار فيها[٩].

٢- الجات ١٩٩٤ لا تجرم و لا تحرم التدخل الحكومى على اطلاقه فى التنمية الصناعية. وبالتالى فهى لا تعارض السياسة الصناعية التى تتسم بالتدخل الحكومى على أساس من عدم التمييز على أساس قطاعى.

ومن الأعمال التى يمكن ان تقوم بها الحكومة و لا تعتبر مخالفة للفكر الحديث للجات تخصيص امتيازات معينة لاستثمارات المناطق الأقل نموا عن المتوسط العام للدخل فى الاقتصاد، أيضا فان الجات تتيح استخدام مجموعة من الاجراءات مثل:

- قيود جمركية استثنائية محدودة لمعالجة مشاكل فى ميزان المدفوعات نتيجة للتحرير التجارى.

- وأن تدعم الحكومة على نحو غير متكرر منشأة معينة لتحقيق أهداف على المدى الطويل(بنسبة بسيطة لاتجاوز ٥٪ من قيمة المنشأة).

- ايضا يمكنها أن تقدم الدعم المستحق لاقامة دعاوى تجارية- طالما لم يتضرر الشركاء

التجاريون.

ومن هنا يلاحظ ان فكرة الديناميكية فى استخدام ادوات السياسة الصناعية تمثل حجر أساس فى فكر الجات الحديث تجاه العمل الحكومى. فالتدخل الحكومى مسموح به على نحو متغير غير استاتيكى ولتحقيق اهداف اقتصادية واضحة.

وتلخيصا لذلك فان التجارب الصناعية الشهيرة لا يمكن فى وقتنا المعاصر نقلها على نحو حرفى. فالسياسة الصناعية الأمريكية على سبيل المثال تضمنت ممارسات لا تتفق حاليا مع فكر جولة اورجواى. كما ان تجارب اليابان و دول جنوب شرق اسيا استخدمت ادوات اقتصادية لا يمكن فى الوقت الحاضر تكرارها. ويعنى ذلك ان تجارب السياسة الصناعية الناجحة تاريخيا لا تصلح لأن تنقل بحذافيرها الى الاقتصاد المصرى لتحقيق تنمية صناعية، وأن الأمر يتطلب تصميم برنامج عمل تنموى من منظور جديد يستهدف التنمية الصناعية ويتفق مع فكر العولمة والتحرير الاقتصادى.

ثالثا: السياسة الصناعية المصرية فى ضوء الجات

تتضح محاور السياسة الصناعية المصرية واهدافها وادوات عملها فى استراتيجية الصناعة المصرية التى اصدرتها وزارة الصناعة فى مصر فى١٩٩٧، وتستهدف هذه الاستراتيجية زيادة القدرة التنافسية للصناعة المصرية وأن تكون الصناعة قاطرة للنمو الاقتصادى المصرى.

وفيما يلى نقدم تحليلا لمدى اتفاق الفكر العام لهذه الاستراتيجية مع الفكر الحديث للجات، ثم ننتقل الى مدى تلاؤم الادوات الاقتصادية موضع التطبيق مع هذا الفكر، والسياسة الصناعية المصرية فى مواجهة مسائل الاغراق الداخلية والخارجية [١٠]، ونتعرض اخيرا للاجابة عن تساؤلنا حول مدى الحاجة للتصحيح.

١- فكر السياسة الصناعية المصرية ومدى توافقه مع فكر الجات ١٩٩٤:

تتضمن السياسة الصناعية المصرية ستة عشر هدفا، بعضها يبغى تعظيم متغيرات اقتصادية تمثل اركانا عامة للتنمية الصناعية مثل الكفاءة والتطور التكنولوجى والبنية التنظيمية وترشيد استخدام الطاقة- وهى فى مجملها لا تتعارض مع فكر الجات نتيجة لطبيعتها غير التمييزية. ايضا تضم السياسة الصناعية مجموعة من الاهداف المتعلقة بالتنمية الصناعية جغرافيا وترصد مجموعة من الأدوات المالية والنقدية المميزة لتحقيق التنمية خارج حدود الوادى وهو ما لا يخالف فكر الجات

فى العناية بالمناطق الأقل نموا.

ولكن هناك جانبا اخر فى استراتيجية التصنيع المصرية يضم اهداف قطاعية مثل استهداف اهتمام اكبر بالصناعات الهندسية و على الاخص العدد الراسمالية (الات الورش)، وتستهدف تعميق التصنيع المحلى وتتحيز الى الانتاج من أجل التصدير. وفى سبيل تحقيق هذه الأهداف ترى الاستراتيجية استخدام أدوات تحفيزية مالية ونقدية. هذا الجزء التمييزى فى استراتيجية التصنيع يتعارض تماما مع فكر الجات، لأنه يميز نشاط صناعى عن اخر، والسوق المحلى عن الأجنبى، والمنتج المحلى عن المستورد بناء على معايير لاتستند الى الكفاءة الاقتصادية.

وهنا يجب الاشارة الى أن معظم الأهداف الصناعية التنموية يمكن اعادة صياغتها لكى تتوائم مع فكر الجات دون التنازل عنها من خلال ادخال مفاهيم اقتصادية بديلة، مثل استهداف تعظيم القيمة المضافة والتى تكون فى اعلاها فى القطاع الصناعى الهندسى. وبالتالى يكون المطلب من استراتيجية التصنيع المصرية التركيز على المحتوى الاقتصادى وليس القطاعى، مع التأكيد أن الأول سوف يؤدى الى الثانى. ويمكن فى هذا الصدد اعداد جداول توضح القطاعات وعلاقاتها بالمتغيرات الاقتصادية.

ايضا فانه مع تزايد حركات وتيارات العولمة والحرية الاقتصادية أصبح السوق المحلى امتدادا للسوق العالمى، وازدادت أهمية رفع مستوى الانتاج الوطنى لكى يستطيع الاحتفاظ بسوقه المحلى. ومن هنا فان استهداف الجودة الشاملة يعتبر هدفا اساسيا لتحقيق التنافسية بغض النظر عن موقع السوق- محلى أم عالمى، واتضح بالتجربة العملية أن الاستحواذ على السوق المحلى من خلال الانتاج الوطنى يعتبر شرطا ضروريا لاستقرار قيمة العملة، على نحو لا يقل أهمية عن استهداف التصدير.

ب- توافق الاطر القانونية والتشريعية المصرية مع التزاماتها فى ظل جولة اورجواى[١١] :

بدأت الحكومة المصرية فى تكيف عمل أدوات السياسة الاقتصادية (مالية، نقدية، تجارية، تشريعات و قوانين) بما يتفق مع التزاماتها فى ظل برنامج الاصلاح الاقتصادى، والذى بدأته منذ بداية التسعينات مع صندوق النقد الدولى. وكان من ضمن التزامات مصر فى ظل هذا البرنامج تطبيق مبادئ المعاملة الوطنية على رأس المال الأجنبى والغاء اشتراط نسبة استخدام للمكون المحلى وايقاف الدعم الموجه للقطاع العام. وبالتالى فان التشريعات والقوانين التى ميزت مرحلة النصف الأول من

التسعينات انتجت جوا من الأطر التشريعية والقانونية المتفقة مع مبادئ الجات التى وقعتها مصر فى عام ١٩٩٥ .

و فى ظل هذا التوقيع التزمت مصر- كغيرها من الدول المنضمة الى الاتفاقية- بربط بنودها الجمركية، مما يعنى التزامها بعدم رفع ضرائبها الجمركية عن مستويات معينة ترتبط بها بدون أن تتشاور مع شركائها التجاريين أو أن تقوم بتعويضهم(١٢) .

وفى اطار الاجراءات التى استحدثتها مصر على ضرائبها الجمركية فى ظل برنامج الاصلاح الاقتصادى، فانه بحلول عام ٢٠٠٥- أى مع التطبيق الكامل لاتفاق الجات ١٩٩٤- فان معدل الجمارك المطبق بالفعل فى الاقتصاد المصرى سوف يقل بحوالى ٣ . ١١ نقطة مئوية للسلع الصناعية فى المتوسط عن التزامات مصر فى جولة اورجواى (سلوى سليمان، عبد الخالق، البنا واخرون ١٩٩٨)

والواقع أنه رغم انخفاض التعريفة الجمركية المطبقة فى مصر عن التزاماتها فى جولة اورجواى فان هذه التعريفة تظل أعلى فى المتوسط عن تلك المعدلات المطبقة فى كثير من الدول النامية الاخرى، والتى تتراوح فى المتوسط حول ١٥٪ (سلوى سليمان، عبد الخالق، البنا و اخرون ١٩٩٨) مقارنة بحوالى ٣٢٪ للصناعة المصرية. مما يعنى أن الحماية الإسمية للصناعة المصرية مازالت مرتفعة. ويعنى ذلك أن تنفيذ الجات لن يغير من الحماية المرتفعة التى تتمتع بها الصناعة حاليا مع امكان مصر أن ترفع معدلاتها الجمركية فى حدود ٣ . ١١ نقطة مئوية دون التشاور مع شركائها التجاريين. ويلخص الجدول التالى (٨) مدى توافق عمل ادوات السياسة الاقتصادية فى مصر مع متطلبات جولة اورجواى.

ويشير الجدول الى أن الأطر القانونية والتشريعية فى الاقتصاد المصرى وممارسات العمل الحكومى تتلائم الى حد كبير مع التزامات مصر فى اطار الجات ١٩٩٤ . وهو ما يعود أولا فى الأساس الى التزام مصر ببرنامج الاصلاح الاقتصادى- كما سبقت الاشارة، وثانيا أن التدخل الحكومى فى الاقتصاد المصرى فى مرحلته الثانية لم يتجه الى استخدام أدوات الدعم المباشر للانتاج والتصدير- رغم ان النموذج المحاكى فى هذه الفترة وهو صور التدخل الحكومى فى الاقتصادات الغربية، قد عرف تطبيق هذه الصور من الدعم غير المميز.

جـ- توافق عمل الوحدات الصناعية مع الجات ١٩٩٤

اصبح الاغراق أحد المخاطر الاساسية التى تواجه الصناعة المصرية سواء فى أسواق التصدير أو

جدول (٨)

توافق عمل ادوات السياسة الصناعية المصرية مع التزاماتها فى جولة اورجواى

الموضوع	التوافق مع التزامات الجات
المعاملة الوطنية للاستثمار الاجنبى	متوافق
عدم اشتراط استخدام مكون محلى	متوافق
عدم اشتراط تصدير نسبة معينة من الانتاج	متوافق
عدم اشتراط بيع نسبة معينة من الانتاج فى السوق المحلى	متوافق
عدم وجود اعانات تصدير تساهم مباشرة فى خفض أسعار سلع التصدير	متوافق
حفز استخدام المكون المحلى	يحتاج الى تصحيح
عدم وجود دعم حكومى فى شكل اسقاط ديون	متوافق
عدم اشتراط موازنة النقد الاجنبى	متوافق
ربط التعريفة الجمركية	متوافق
مدى القيود غير الجمركية مثل منع او حصص الاستيراد	متوافق
معاملة تميزية لصناعة معينة او منشأة معينة	متوافق

المصدر : المؤلف

فى سوقها المحلى. و يعرف الاغراق على أنه بيع منتج ما داخل سوق دولة أخرى بأقل من سعر التكلفة (المتغيرة أو الكلية) أو بسعر أقل مما يباع به داخل سوق الدولة المصنعة له (منى الجرف ١٩٩٩ . بنك مصر١٩٩٩ ، ماجدة شاهين ١٩٩٨).

ولقد تعرضت الأسواق المصرية لبعض حالات الاغراق من قبل شركات فى الخارج، كما شهدت مصر أيضا بعض حالات شكوى من بعض الشركات فى الخارج من أغراق مصر لأسواقها ببعض السلع. فلقد تعرضت الاسواق المصرية الى اغراق فى سلع الحديد من اوكرانيا وايضا تركيا، اضافة الى الاسمدة من ليبيا، وما تزال قضايا الاغراق للكبريت و اللمبات العادية والسكر وبعض مواد الصباغة فى سبيلها لأتخاذ اجراءات فيها (بنك مصر ١٩٩٩). وفى جميع هذه الحالات فقد وقع ضرر ملموس على الصناعة الوطنية المعنية سواء فى شكل تراكم كبير فى المخزون أو تراجع فى الانتاج. و لقد تصدت

الدولة لهذه التحديات من خلال قانون حماية الاقتصاد المصرى من الاضرار الناجمة عن الاغراق(القانون ١٩٩٨/١٦١) و جهاز مكافة الاغراق الذى انشىء من خلاله. ولكن تبقى ضرورة تدريب المنشات الصناعية المصرية على التعرف على الاغراق و كيفية حسابه وحساب اضراره و توحيد الجهود لمواجهته، و هذا العنصر الاخير يمثل مشكلة حقيقية فى التصدى لممارسات الاغراق ضد الصناعة المصرية و يزيد من خطورته ضعف شبكة المعلومات الصناعية فى مصر. أيضا تجب توعية المنتجيين المحليين بأهمية التفرقة بين الاغراق و بين المنافسة السعرية القائمة على أسس من الكفاءة والانتاجية العالية.

ايضا فان قضايا الاغراق المرفوعة ضد الشركات المصرية المصدرة للمنسوجات القطنية الخام وبعض المنتجات النسيجية مثل ملاءات الاسرة فى أسواق الاتحاد الاوربى قد شكلت تحدى لتنافسية الصناعة المصرية فى هذا السوق الرئسى لها وأدت الى انخفاض الصادرات المصرية امام منافسيها التجاريين (منى الجرف ١٩٩٩). ايضا فان قضايا الاغراق الخاصة بصادرات مصر من اوانى الالومنيوم الى أسواق جنوب افريقيا تمثل تهديدا للوجود المصرى فى هذا السوق الهام لهذه الصناعة. و فى هذا السياق يجب الإشارة الى أمرين هامين:

- ان ارتفاع معدلات الحماية الأسمية وأيضا الفعلية داخل السوق المصرى يغرى برفع أسعار السلع المصنعة محليا عن أسعارها الحرة فى السوق العالمية، ويعنى ذلك أن الشركة الصناعية المصدرة تمارس فى أغلب الاحوال نوع من الأزدواجية السعرية. حيث تبيع سلع متشابهة بأسعار أعلى فى السوق المحلى ومنها فى السوق العالمى.

- أن اصرار شركة صناعية ما مصرية على ممارسة الاغراق قد يؤدى الى ضرر كبير على كل الشركات العاملة فى هذه الصناعة فى سوق تصديرى معين. و هو ما تتعرض له الان الشركات المصرية المصدرة للالومنيوم فى جنوب افريقيا.

يعنى ذلك أن السياسة الصناعية المصححة للمناخ الصناعى الداخل تعتبر ضرورة لدفعها الى التوقف عن ممارسات مضادة للجات قد تعرض الصناعة الوطنية للخطر. ايضا فلابد من ايجاد صيغ للتعامل مع الشركات الوطنية التى يثبت اصرارها على ممارسة الاغراق حرصا على مصالح باقى الشركات والتواجد الصناعى المصرى فى الخارج فى عمومه.

د - دور الحكومة فى التنمية الصناعية فى ظل الجات ١٩٩٤

توافق الاطر القانونية و التشريعية للاقتصاد المصرى مع اتفاقية الجات لا يعنى أنه اصبح مؤهلا للاستفادة من المزايا الممكنة لهذة الاتفاقية و التى تتمثل فى زيادة تيارات التجارة الدولية واعادة تقسيم العمل الدولى فى صالح مشاركة اكبر من الدول النامية و ما يترتب على ذلك من زيادة كبيرة فى الدخل والناتج (Nunnenkamp&Gundlach 1995) . فالامر يتوقف على قدرة الاقتصاد المصرى على أن يتفاعل بايجابية مع الانفتاح فى النسق العالمى. ولأن جزءً كبير من التيارات المتزايدة للتجارة الدولية ينتظر أن يحدث من خلال زيادة درجة تقسيم العمل الصناعى الدولى وارتفاع درجة المشاركة فى الانتاج فان استفادة الاقتصاد المصرى من مزايا العولمة تتوقف على قدرات قطاع الصناعة المحلى- وبتعبير أكثر دقة- على قدرات الوحدات الانتاجية الخاصة على خوض التنافسية العالمية والانضمام الى منظومة المشاركة العالمية فى الانتاج الصناعى.

ولا يوجد خلاف فكرى حاليا على هذه الأهمية الكبيرة للمنشأة الخاصة، وعلى كونها الأداة الرئيسية فى تكامل الاقتصاد المحلى مع الاقتصاد العالمى.

ولكن التساؤل الدائر حاليا- على المستوى المحلى وأيضا العالمى- هو حول دور الحكومة فى ظل النسق الاقتصادى المعولم . ولقد تعددت الأفكار والتحليلات حول هذا الموضوع. و يمكن على وجه العموم القول بأن هناك حد أدنى من الاتفاق حول مضمون هذا الدور، مع تعدد وجهات النظر حول أبعاده. فمن المتفق عليه أن الحكومة يجب أن تتولى مهمة خلق مناخ مواتى للاستثمار والانتاج الصناعى (World Bank 1994). أما عن منهجية العمل الحكومى لتحقيق هذا المفهوم فهى موضع خلاف. فهناك من ينادى بأن دور الحكومة يتمثل فى ان تضع القواعد العامة المنظمة للاقتصاد وأن تشرف على تنفيذها (تانزى ١٩٩٨، بيج و اخرون ١٩٩٨) أى ان تتمسك بقواعد الفكر الكلاسيكى وتهتدى بالتطبيق التاريخى لهذا الفكر فى الولايات المتحدة (Zysman&Doherty). وهو الامر الذى وجد له تطبيقا عمليا فى الدول النامية ذات الاقتصادات المتحولة منذ انهيار اسس الفكر الاشتراكى بها، وأثبت بالتطبيق الفعلى عدم صلاحيته وأدى الى ظهور سمات تدهور التصنيع فى هذه الاقتصادات. و هو ما أدى مؤخرا الى اعتراف الفكر الاقتصادى الليبرالى بأن عدم كفاءة عمل الاسواق- و هى السمة الأساسية للأسواق فى الدول النامية- من شأنه اعاقة ظهور النتائج الايجابية المنتظرة من العمل الحر لقوى السوق(World Bank1994).

والاقتصاد المصرى يعتبر مثالا واضحا لفشل الاعتماد على قوى السوق لحفز القطاع الصناعى

فى اقتصاد لا تعمل فيه الأسواق بالكفاءة المطلوبة لاعطاء المنشأة الخاصة الاشارات الاقتصادية الصحيحة بما يتفق مع هيكل الميزة النسبية للاقتصاد والهياكل المؤسسية العالمية المتغيرة. فالحكومة اتجهت الى رفع يدها عن التدخل المباشر فى التصنيع و بدأت فى تطبيق برامج التثبيت والتحرير لتوفر للاقتصاد المناخ المشجع للاستثمار والانتاج، على أساس أن التثبيت والتحرير أعمدة أساسية لتحقيق النمو المتواصل (Gundlach&Nunnenkamp1996). ورغم كل الشواهد التى تؤكد نجاح الحكومة فى تحرير الاقتصاد و تحقيق الاستقرار الاقتصادى، فان المؤشرات الصناعية لم تسجل نتائج ايجابية(سلوى سليمان، عبد الخالق، البنا واخرون ١٩٩٨).

وتحقيق تلك النتائج يتطلب نقل الانجاز المتحقق على المستوى الكلى الى المستوى الجزئى ، وهو ما يشترط لتحقيقه توافر ثلاثة عناصر:

١- بناء نظام من الركائز الصناعية على المستوى الكلى ورعايته بانتظام، لكى يكفل له العمل الناجح على نحو متواصل.

٢- وجود قنوات ربط و اتصال تمرر هذا النجاح من المستوى الكلى الى المستوى الجزئى.

٣- أن تستطيع المنشأة هذه أن تستوعب هذا الانجاز وتستفيد منه فى عملياتها ووظائفها الداخلية بما يكون له مردود ايجابى على نواتجها و سلوكها فى الاسواق المختلفة التى تتعامل فيها.

ويمكن الزعم بأن هذه الشروط الثلاثة يضعف وجودها فى الاقتصاد المصرى، للاسباب التالية:

١- افتقار الاقتصاد المصرى الى ركائز التنمية الصناعية، واعتماد النمو الصناعى على اغراق المزيد من عناصر الانتاج- العمل وراس المال. فتشير العديد من الدلائل الى سلبية معدلات نمو الانتاجية الكلية[١٤]، مما يعنى ان التنمية الصناعية يغيب فيها بعد النمو من خلال زيادة مستوى المهارات و التكنولوجيا و الكفاءة الانتاجية وتطوير منظومة العمل الصناعى. لذلك فالنمو الصناعى فى مصر يكون من خلال تكبد تكاليف اكبر مما لو كان هذا النمو محققا فى اقتصاد يتمتع بهذه الركائز ,و بالتالى يوفر فى فاتورة عوامل الانتاج المستخدمة.

ومن هنا يكون مطلوبا من السياسة الصناعية أن تبنى و تطور نظام متكامل من الركائز الصناعية التى تفعل عمل المتغيرات الاقتصادية المكونة لدالة الانتاجية الكلية. من أمثلة هذه الركائز تواجد مراكز التكنولوجيا المتطورة و مراكز التدريب و تنمية المهارات الصناعية والوعى الصناعى. وتوافر هيكل متكامل من الخدمات الصناعية ووسائل الاتصال الكفئة.

٢- افتقار الاقتصاد المصرى الى القنوات الضرورية لنقل نجاح التثبيت والتحرير الى ردود فعل ايجابية للمنشأة الخاصة فى قراراتها بالنسبة الى الاستثمار والانتاج. وهو الأمر الذى يحتم تدخل الحكومة لتصحيح عمل الأسواق واقامة شبكات و قنوات الاتصال الاقتصادى بين المنشأة والاسواق (Lall 1995, Rodrik 1995).

ويوضح شكل (١) الأسواق الرئيسية التى تعمل فيها المنشأة الخاصة، وقنوات اتصالها بهذه الأسواق. فالمنشأة تتعامل فى ثلاثة أسواق رئيسية: أثنان منها يتعلقان بالعملية الانتاجية، وهما سوقى عناصر الانتاج والتكنولوجيا. والثالث يتعلق بنتاج العملية الانتاجية، وهو سوق المنتجات الصناعية المعولم (المحلى والعالمى). وتتوقف قدرة المنشأة على المنافسة فى سوق المنتجات على أن تبدى ردود الأفعال الصحيحة اقتصاديا لأسواق العناصر والتكنولوجيا. أى أن تستطيع ان تستفيد من المزايا النسبية الحالية للاقتصاد وتطور نفسها تكنولوجيا لتكون مزايا تنافسية جديدة. و هو ما يتوقف ليس فقط على الخصائص الفردية للمنشأة و لكن أيضا على تواجد قنوات اتصال فعالة بين المنشأة والأسواق، بحيث تعطى هذه الأسواق الأشارات الصحيحة بتوقيت ملائم، أضافة الى ضرورة توافر مناخ اقتصادى موات من حيث توافر البنية التحتية والقانونية والمعلوماتية وهى امور تؤثر بشكل مباشر على تكلفة الانتاج من خلال تكلفة المعاملات transaction cost ، وعلى المخصصات المختلفة التى تضطر المنشأة الى تجنيبها عن الاستخدام فى العملية الانتاجية (مثل مخصصات مواجهة تغيرات سعر الصرف). و هناك أمثلة عديدة تبين أهمية أستهداف قنوات الاتصال والربط داخل الاقتصاد، منها على سبيل المثال:

- أن الحكومة استشعرت دائما اهمية المستوى التكنولجى للمنشآت. وقامت بتشجيع الاستثمار الاجنبى المباشر، واصدار التشريعات التى من شأنها الخفض النسبى لتكلفة الاستثمار فى العدد و الالات. وظهر لهذه السياسات نتائج واضحة. فسجل الاقتصاد المصرى معدلات مرتفعة عالميا فى تلقى الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى السبعينات والثمانينات (UNIDO 1995)، وشهد طفرات فى التكوين الرأسمالى فى العديد من الأعوام(لبنى عبد اللطيف ١٩٩٨). و لكن تلك المظاهر الايجابية لم تقترن بتحقيق الهدف الأساسى وهو نقل التكنولوجيا الحديثة (Sakr 1986)،بل اقترنت فى أغلب الأحوال بظاهرة الاستثمارات الاجنبية القافزة، وباهدار مبادىء الميزة النسبية فى الاقتصاد المصرى ورفع الكثافة الرأسمالية فى الصناعة المصرية وظهور طاقات عاطلة كبيرة فى القطاع الخاص بعد أن كانت هذه الظاهرة محصورة فقط فى القطاع العام. وهو ما يعود فى الأساس الى عدم اتجاه

شكل (١)

قنوات اتصال المنشأة بالأسواق المختلفة

التنافسية العالمية للاقتصاد

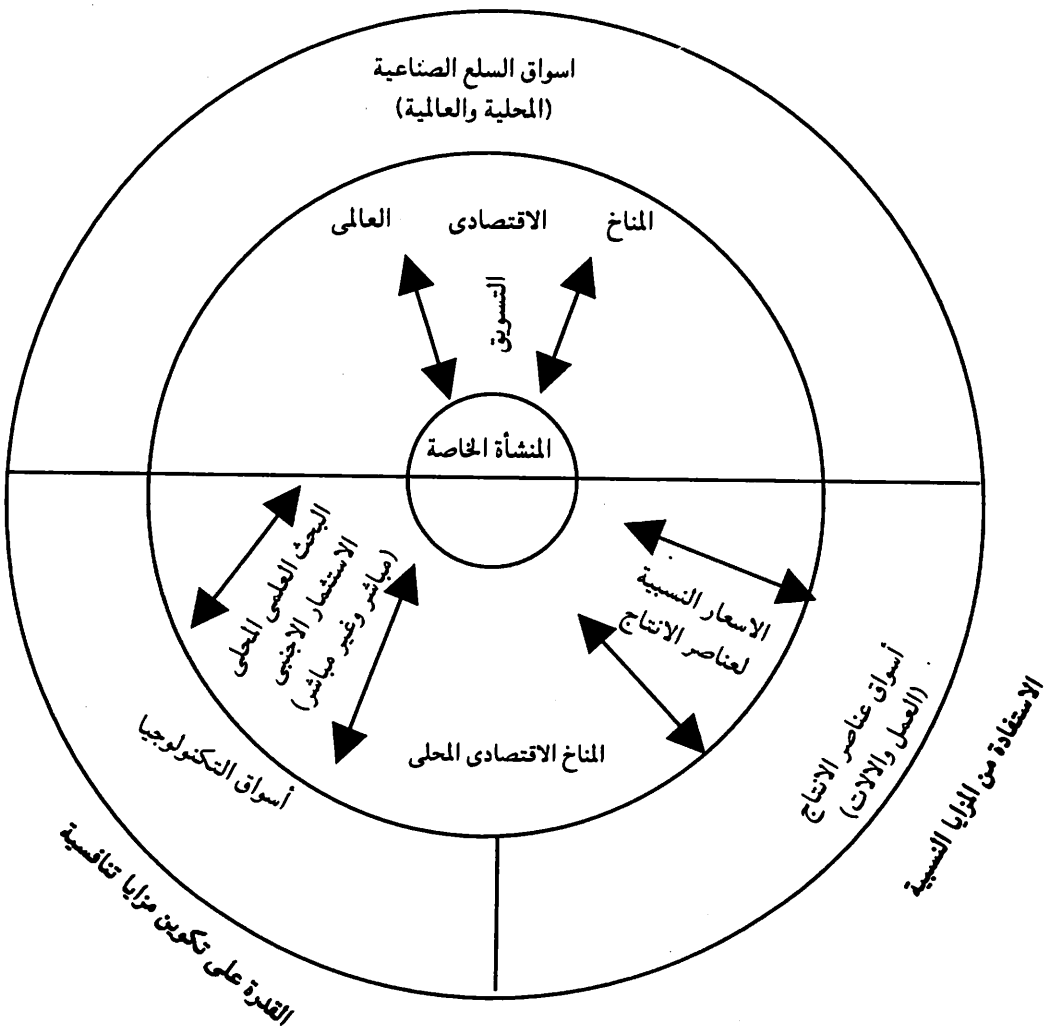

المصدر : المؤلف

الحكومة الى مد عملها خطوة أبعد من مجرد توفير الأطر القانونية العامة الى خلق القنوات التى تكفل أن تحقق الأدوات المستخدمة الأهداف المنوطة بها و أن لا تتحول الأدوات الى أهداف فى ذاتها.

- استهداف تخليق فرص عمالة جديدة من خلال التنمية الصناعية لم يصاحبها خلق قنوات اتصال بين المنشأة و المزايا النسبية فى وفرة العمالة ,أو بين برامج التعليم و التدريب و احتياجات الصناعة.

- انخفاض درجة الارتباط بين التطور التكنولوجى فى الصناعة و التطور العلمى فى المراكز البحثية والجامعات.

وأخيرا فان أحد العوامل الهامة فى تكوين الميزات التنافسية هو قدرة الحكومة على أن تهيئ مناخ مؤسسى عالمى لصناعتها الوطنية من خلال المشاركة فى الاتفاقات الدولية مثل مناطق التجارة الحرة الاقليمية او الثنائية، وهو الاتجاه الذى بدا يتضح كعنصر حيوى وأساسى فى السياسة التجارية المصرية مؤخرا، ومنه توقيع مصر على اتفاق اورجواى ١٩٩٤ فى ١٩٩٥والمشاركة المصرية فى اتفاقية الكوميسا ومنطقة التجارة الحرة العربية اضافة الى العديد من الاتفاقات الثنائية.

٣- افتقار العديد من المنشآت الصناعية الى القدرات الفنية والتنظيمية والإدارية التى تؤهلها للتعامل مع المتغيرات العالمية الجديدة.

ويوضح الشكل التالى أن طريقة العمل الداخلية فى المنشأة الصناعية يتوقف عليها قدرتها على الاستفادة و التعامل بإيجابية مع المتغيرات الخارجية عليها سواء فى أسواق عناصر الإنتاج او أسواق المنتجات أو فى مجال عمل السياسة الاقتصادية.

وكما يتضح من الشكل فان عمليات التشغيل والانتاج تقع فى قلب الوظائف التى تقوم بها المنشأة الصناعية، وأنه لكى تقوم هذه المنشأة بهذه المهمة فانه يكون عليها الانخراط فى مجموعة كبيرة من العمليات التى تتضمن التعامل مع أسواق العوامل والمنتجات. تتحدد درجة الكفاءة فى اداء هذه المهمات وبالتالى عمليات التشغيل والانتاج على أساس قدرات المنشاة الخاصة البشرية والتمويلية والفنية. وتحسين استجابة المنشأة لتغيرات المناخ الاقتصادى المحلى والعالمى يكون له مردوده المرغوب فيه على عمليات الانتاج والتشغيل. وبهذا فان الاصلاح الجزئى أصبح يقع داخل نطاق اهتمامات السياسة الصناعية فى العصر الحالى [١٥].

شكل (٢)

الهيكل الداخلى لعمل المنشأة الصناعية

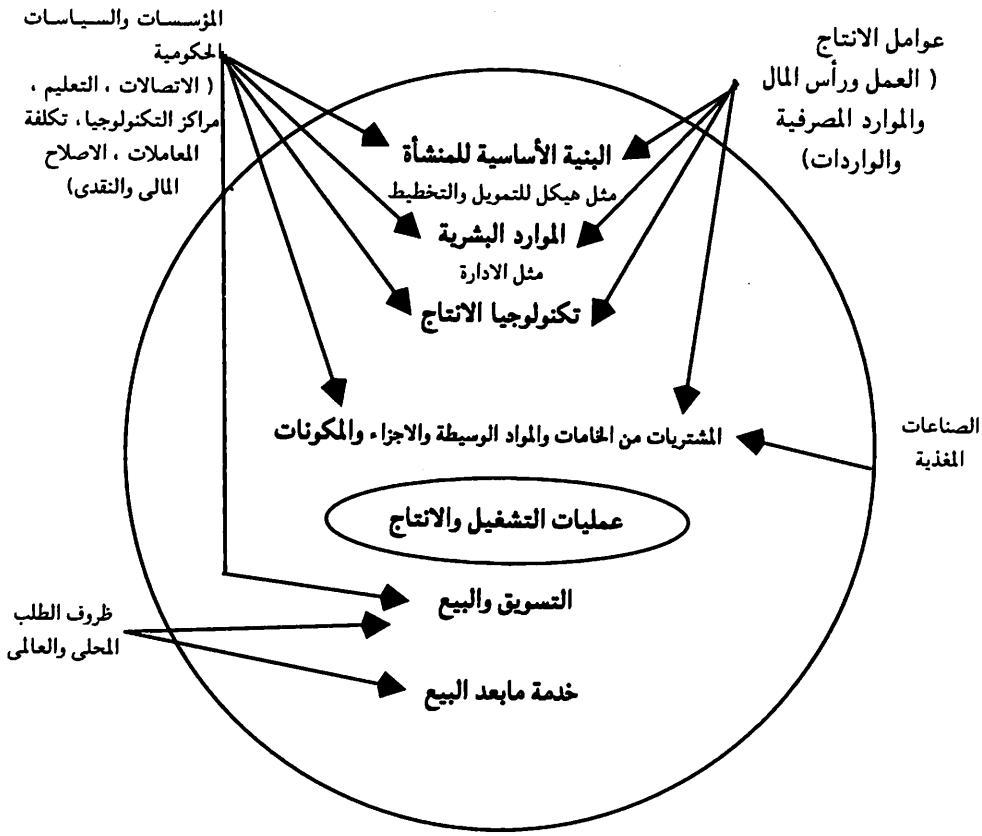

المصدر: مشتق من Porter ١٩٩٥ بتصرف.

جدول (٩)

تصحيحات مقترحة فى السياسة الصناعية المصرية لتعظيم استفادة الاقتصاد المصرى من الجات

مستوى العمل المطلوب من السياسة الصناعية	أدوات للعمل الصناعى تتفق مع الجات
المستوى الجزئى: مستوى المنشأة ويستهدف تأهيل المشروعات القائمة بالفعل(العامة والخاصة) للعمل فى البيئة الاقتصادية الجديدة.	- برامج دعم فنى متخصصة - برامج تدريب متخصصة - مشاركة فى تمويل الدراسات الفنية - دعم مالى غير متكرر لتحقيق هدف طويل الأجل - دعم مالى لايجاوز ٥٪ من قيمة المنشأة
المستوى القطاعى: مستوى الصناعة ويستهدف اقامة ودعم المتغيرات الاقتصادية المكونة لمجموعة الركائز الصناعية، وقنوات الاتصال.	-دعم مباشر لاقامة صناعات مغذية لا تستهدف التصدير، لمدة خمس سنوات مثلا حتى تثبت أقدامها فى السوق المحلى -دعم عام للتصدير -اقامة تجمعات صناعية industrial park تخصص لصناعات معينة -القياس المستمر لتأثير التحرير التجارى على قطاعات معينة، والتشاور مع سكرتارية الجات فى حالة الاضرار الى اللجوء الى استخدام اجراءات استثنائية -دعم اهداف صناعية محددة مثل الصناعات المعظمة لتوليد القيمة المضافة، او المكثفة فى استخدام العمالة -الدعم الموجه الى زيادة الوعى الصناعى لدى الوحدات الانتاجية، وأهمية تكوين تجمعات صناعية خاصة clusters - التفاوض مع سكرتارية الجات على منح دعم مباشر لسلعة صناعية معينة طالما أنها لم تصل الى أن تكون تنافسية - أى أن نصيبها من مقدار واردات أى سوق من هذه السلعة لم يتعد ٣.٥٪
المستوى الكلى: مستوى الاقتصاد المحلى، ويستهدف اقامة ودعم المتغيرات الاقتصادية المكونة لمجموعة الركائز الصناعية، وتوفيق عناصر البيئة الاقتصادية الكلية للتنمية الصناعية.	-قوانين وتشريعات متوائمة بشكل دائم مع هدف التحسين المستمر للمناخ الاستثمارى والانتاجى -استهداف هيكل ضرائبى أكثر سلمية وتدرج عن الهيكل الثنائى الحالى -أقامة بنية أساسية تتفق مع احتياجات الصناعة مثل شبكات البنية الأساسية لتحقيق الترابط الجغرافى المحلى وربطه مع العالم الخارجى - تقليل عناصر الابهام ورفع درجة الشفافية فى طريقة عمل السياسة الاقتصادية - رفع كفاءة عمل الخدمات المرتبطة بالصناعة - الاهتمام بشبكات المعلومات واتاحة استخدامها -تمييز الصناعات التى تنجح فى تحقيق التعاون الصناعى بضرائب مخفضة

المصدر : المؤلف

ويعنى كل ذلك أن دور الحكومة فى خلق مناخ مواتى للاستثمار لا يمكن اغفال أهميته ولكنه ليس كل العمل المطلوب منها، فالحكومة ليست فقط واضعة قواعد اللعبة و المشرفة على تنفيذ هذه القواعد ولكن دورها يتعدى ذلك. وهنا يمكن تعريف ثلاثة مستويات مختلفة للعمل الحكومى- لا تقل أهمية أحدها عن الآخر. ويوضحها الجدول التالى مع بيان أمثلة من أدوات السياسة الاقتصادية التى يمكن استخدامها على نحو لا يتعارض مع التزامات مصر فى جولة اورجواى.

رابعا: الخلاصة والتوصيات

وقعت مصر فى عام ١٩٩٥ على اتفاقات جولة أورجواى (١٩٩٤)، وقد أدت هذه الجولة بما استحدثته من اتفاقات فى موضوعات لم تكن محل بحث أو اتفاق مسبق- مثل الدعم وإجراءات التجارة المتعلقة بالاستثمار وأسس النفاذ إلى الأسواق وحقوق الملكية الفكرية-إلى التأثير على أسلوب العمل الحكومى لتنمية الصناعة المحلية.

ذلك أن هذه الاتفاقات رغم صفتها التجارية إلا أن لها وقعها على أسلوب ممارسة السياسة الصناعية المحلية فى تنمية الصناعات ذات التوجه التصديرى المباشر أو غير المباشر. كما أن لها تأثيرها على المعاملة الخاصة للاستثمارات الأجنبية العاملة فى مجال الإنتاج فى الصناعة المحلية، إضافة إلى أن هذه الاتفاقات تؤثر على آليات نقل التكنولوجيا سواء الخاصة بعملية الإنتاج ذاتها أو مواصفات السلعة النهائية. مما يعني أن اتفاقات أورجواي ذات ارتباطات كبيرة وواضحة بالسياسة الصناعية.

وهى فى ذلك تمثل تحدياً أمام عمل هذه السياسة فى مجالات حماية المنتج الوطنى وتشجيع واستهداف هياكل صناعية معينة. أيضاً فإنها تمثل نقلاً للتنافسية العالمية إلى أرض الوطن مع إزكاء روح التنافسية العالمية من خلال تراخى المعاملة التفضيلية للدول النامية فى أسواق الدول المتقدمة. ولكن فى نفس الوقت فهناك فرص أكثر اتساعا أمام الدول النامية مما مضى فى مجال زيادة تيارات التجارة والاستفادة من ازالة الحواجز غير الجمركية فى العديد من الدول.

والدراسة الحالية تمثل محاولة لطرح ومناقشة موضوع مدى حاجة السياسة الصناعية المصرية الى التعديل بشكل عام فى ضوء الوضع الحالى للصناعة المصرية وبشكل خاص فى ضوء توقيع مصر على اتفاقات جولة اورجواى.

وتتكون الدراسة من ثلاثة أجزاء، استعرض أولها صور السياسة الصناعية المرصودة فى تجارب التصنيع تاريخياً وننتقل منها الى التجربة المصرية والنتائج التى أفرزتها السياسات الصناعية التى

كانت موضع التطبيق تاريخيا وحاليا. ثم ناقشت الدراسة فى جزئها الثانى أشكال السياسة الصناعية المتوائمة مع إلتزامات الجات١٩٩٤، والتصحيحات المطلوبة للاستفادة من فرص التجارة الأكثر رحابة فى مثل هذه الاتفاقية. وبينت أن معظم صور التطبيقات التاريخية للسياسة الصناعية لا يصح سحبها بكامل أبعادها- رغم أى نجاح تكون قد أثبتته- للتطبيق على الاقتصادات النامية ومنها الاقتصاد المصرى فى ضوء توقيعه على الجات ١٩٩٤.

وناقشت الورقة فى جزئها الثالث والأخير أهداف وأدوات السياسة الصناعية المصرية حالياً والتصحيحات المطلوبة منها حتى تعظم استفادة الصناعة والاقتصاد المصرى من توقيع اتفاقات جولة أورجواى.

فتبين الدراسة أنه رغم التوائم الظاهر بين التشريعات الصناعية والقانونية المصرية مع التزامات مصر فى جولة أورجواى، إلا أن السياسة الصناعية المصرية تحتاج إلى تصحيحات لكى يستطيع الاقتصاد المصرى إن يتفاعل بإيجابية مع الانفتاح فى السوق العالمى. واقترحت الورقة فى هذا السياق ضرورة إضفاء صفات أساسية على الصناعة المصرية تجعلها قادرة على استيعاب النجاح الذى حققه الاقتصاد المصرى على المستوى الكلى ونقله إلى المستوى الجزئى أى مستوى المنشأة الصناعية- بما يكفل ردود فعل إيجابية من هذا الأخير. ذلك أن الوحدات الصناعية هى أداة الاقتصاد القومى فى مجال تنافسيته الدولية فى وقتنا الحاضر.

ويعنى كل ذلك أن دور الحكومة فى خلق مناخ كلى موات للاستثمار لا يمكن اغفال أهميته ولكنه ليس كل العمل المطلوب منها، فالحكومة ليست فقط واضعة قواعد اللعبة والمشرفة على تنفيذ هذه القواعد ولكن دورها يتعدى ذلك. وهنا يمكن تعريف ثلاثة مستويات مختلفة للعمل الحكومى- لا يقل أهمية أحدها عن الآخر.

المستوى الجزئى: مستوى المنشأة، ومن ذلك: -برامج دعم فنى متخصصة-برامج تدريب متخصصة-مشاركة فى تمويل الدراسات الفنية-دعم مالى غير متكرر لتحقيق هدف طويل الأجل-دعم مالى غير متكرر(لايجاوز ٥٪ من قيمة المنشأة).

المستوى القطاعى: مستوى الصناعة، ومن ذلك: -دعم مباشر لاقامة صناعات مغذية لا تستهدف التصدير، لمدة خمس سنوات مثلا حتى تثبت أقدامها فى السوق المحلى.

-دعم عام للتصدير لا يؤثر على الاسعار.

-اقامة تجمعات صناعية تخصص لصناعات معينة.

- القياس المستمر لتأثير التحرير التجارى على قطاعات معينة، والتشاور مع سكرتارية الجات فى حالة الاضطرار الى اللجوء الى استخدام اجراءات استثنائية.

- دعم اهداف أقتصادية صناعية محددة مثل الصناعات المعظمة لتوليد القيمة المضافة، او المكثفة فى استخدام العمالة.

- الدعم الموجه الى زيادة الوعى الصناعى لدى الوحدات الانتاجية، وأهمية تكوين تجمعات صناعية خاصة.

- التفاوض مع سكرتارية الجات على منح دعم مباشر لسلعة صناعية معينة طالما أنها لم تصل الى أن تكون تنافسية- أى أن نصيبها من مقدار واردات أى سوق من هذه السلعة لم يتعد ٣,٥٪.

المستوى الكلى: مستوى الاقتصاد المحلى، ومن ذلك: -قوانين و تشريعات متوائمة بشكل دائم مع هدف التحسين المستمر للمناخ الاستثمارى والانتاجى.

- استهداف هيكل ضرائبى أكثر سلمية وتدرج عن الهيكل الثنائى الحالى.

- اقامة بنية أساسية تتفق مع احتياجات الصناعة مثل شبكات البنية الأساسية لتحقيق الترابط الجغرافى المحلى وربطه مع العالم الخارجى.

- تقليل عناصر الابهام ورفع درجة الشفافية فى طريقة عمل السياسة الاقتصادية.

- رفع كفاءة عمل الخدمات المرتبطة بالصناعة.

- الاهتمام بشبكات المعلومات واتاحة استخدامها.

- تمييز الصناعات التى تنجح فى تحقيق التعاون الصناعى بضرائب مخفضة.

ومما سبق يمكن التفرقة بين ثلاثة سياسات صناعية أساسية يجب أن تضمها استراتيجية التصنيع اللازمة لتحقيق التنمية الصناعية:

- سياسة انتقالية: توجه نحو تأهيل المشروعات القائمة بالفعل (العامة و الخاصة) للعمل فى البيئة الاقتصادية الجديدة.

- سياسة تصحيحية: توجه نحو تصحيح الهياكل السعرية وتغيير سمة التوجه الداخلى للاقتصاد المصرى.

- سياسة هيكلية: توجه نحو رفع درجة الترابط داخل قطاع الصناعة، وبينه وبين الاقتصاد القومى.

هوامش

١- يستخدم تعبير "اتفاقية الجات" خلال سياق الدراسة الحالية للدلالة على نتائج واتفاقات جولة اورجواى ١٩٩٤، الا اذا نص على خلاف ذلك.

٢- استفادت الدراسة الحالية من الأراء والمناقشات القيمة لأعضاء اتحاد الصناعات المصرية حول ورقة للمؤلف بعنوان " الحكومة و التصنيع- دور السياسات المتدخلة فى ظل الجات"

٣- درج الاقتصاديون على قياس درجة التدخل الحكومى من خلال مفهوم حجم الحكومة مقاسا فى أغلب الأحوال بحجم الأنفاق العام ونسبته الى الناتج المحلى. ولكن يجب الانتباه الى أن الحاكمية governance لا يشترط أن تقترن بحجم كبير للحكومة .(Ahrens,1998)

٤- هناك درجة عالية من الأرتباط الموجب بين وجود قطاع عام محتكر فى اقتصاد ما ومدى قوة الموانع التجارية فى هذا الاقتصاد.

٥- يشير Rutledge الى المعارضة الفكرية للتدخل الحكومى الذى بدأ يظهر فى سياسات الولايات المتحدة فى ظل ادارة كيلنتون بقوله: " إن سياسات كلينتون تعتمد على الجزء المظلم من فكرة جانب العرض حيث تحاول ادارة كلينتون المناورة فى أسعار السوق حتى تحصل على ناتج اجتماعى أو اقتصادى لايستطيع السوق الخاص انتاج غيره".

٦- و هذا يفسر النظرة الفكرية الامريكية المعادية لسياسة اليابان الصناعية لأنها تتسم بالتدخل المستمر للدولة و ليست نتاجا للعمل الحر لقوى السوق. لتفاصيل أكثر فى هذا الموضوع: Beason&Weinstein 1995, Park 1997, Tesuka 1997.

٧- من إجمالى المنشآت ١٠ عمال فأكثر اضافة الى انها أدت الى مشاكل سلبية عديدة فى وضع ميزان المدفوعات.

٨- لمزيد من التفاصيل حول هذه المؤسسات انظر اتحاد الصناعات المصرية ١٩٩٩.

٩- ايضا فان الجات ١٩٩٤ تتعارض مع التطبيقات التاريخية لممارسات تقسيم السواق على اسس لا ترتكز على المنافسة- وبهذا فهى تعارض ممارسات حصص التصدير والتى تعرفها السواق الأوروبية و الامريكية.

١٠- تعرضنا الى الاغراق فقط دون حماية حقوق الملكية الفكرية لا ينفى أهية عمل السياسة الصناعية فى هذا المجال الخير، ولكن الدور المطلوب من الساسة الصناعية فى مجال حماية حقوق الملكية الفكرية فيما يتعدى مجرد اصدار قانون حماية حقوق الملكية الفكرية ، لم تتضح بعد أبعاده، خاصة وأن هذه الاتفاقية لم تدخل بعد حيز التنفيذ. ايضا لم تصدر بعد دراسات كافية توضح تأثير هذه الاتفاقية على عمل الشركات الصناعية المصرية فيما يخص أستخدام التكنولجيا المستوردة والعلامات التجارية. ذلك ان اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية فى ظل جولة اورجواى تشتمل على كل من العملية التصنيعية وايضا المنتج النهائى. وهى بهذا مثلا تلقى بظلال من الشك حول امكانية

استخدام الهندسة العكسية- كما شهدت التجربة الصناعية الكورية مثلا.

١١- كانت مصر من ضمن دول ملحق VII فى وقت توقيع الإتفاقية و بالتالى كانت تستحق معاملة تفضيلية- كما سبق توضيحه- ولكن مع تعدى الدخل الفردى بها المستوى المحدد (١٠٠٠دولار) فان مصر تلتزم بتنفيذ الاتفاقية بالكامل مع بداية عام ٢٠٠١-فيما عدى اتفاقية المنسوجات التى لها جدول زمنى خاص بها و بعض الأمور المتعلقة بالزراعة.

١٢- يتم هذا التعويض غالبا من خلال تخفيض جمارك أخرى بدلا من تلك التى تم رفعها (سلوى سليمان، عبد الخلق، البنا ١٩٩٨).

١٣- المادة(٦)من القرار الجمهورى ١٩٨٦/٣٥١ وتعديلاتها تتضمن نصوص تحفز استخدام المكون المحلى فى الصناعة الوطنية، وبالتالى فهى مازالت تحتاج الى تعديل لتتوافق مع الجات ١٩٩٤.

١٤- انظر جدول (٤) ، وايضا Abdel-Latif&Selim 1999.

١٥- هذا الاصلاح الجزئى أصبح الشاغل الرئيسى و العمل الاساسى للسياسة الصناعية فى الدول المتقدمة. انظر على سبيل المثال OECD 1998, BIE 1995,1996.

المراجع:

١- اتحاد الصناعات المصرية "نحو رؤية جديدة للصناعة فى مصر مبارك ٢٠٠٠- أوراق الرأى". القاهرة : **مؤتمر اتحاد الصناعات المصرية،١٩٩٩**.

٢- منى الجرف : الاغراق وتحديات الصناعة المصرية. **مؤتمر الصادرات المصرية وتحديات القرن الحادى والعشرين** .القاهرة : مركز البحوث والدراسات الاقتصادية ، ١٩٩٩.

٣- الهيئة العامة للتصنيع **استراجية الصناعة المصرية (الأهداف- المحاور- السياسات)**. القاهرة: وزارة الصناعة والثروة المعدنية، ١٩٩٧.

٤- بنك مصر "الاغراق : ماهيته - أهمية مكافحته - أساليب الحماية، **النشرة الاقتصادية**، العدد الأول.١٩٩٩.

٥- بيج ، ج واخرون "من لاعب الى حكم: الدور المتغير لسياسات المنافسة واطر التضبيط" فى كنعان، ط. **دور الدولة فى البيئة الاقتصادية العربية الجديدة**. الكويت :الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى، وصندوق النقد العربى، ١٩٩٨.

٦- تانزى، ف "دور الدولة المتغير فى الاقتصاد" فى كنعان، ط. **دور الدولة فى البيئة الاقتصادية العربية الجديدة**.الكويت: الصندوق العربى للانماء الاقتصادى و الاجتماعى، وصندوق النقد العربى، ١٩٩٨.

٧- سلوى سليمان، واخرون. **الصناعة وحوافز الاستثمار الصناعى فى مصر**، القاهرة: وزارة الصناعة والثروة المعدنية، ١٩٩٨.

٨- عبد الحميد نجم : **اتفاقية الجات واثارها على اقتصاديات العالم العربى**. القاهرة : بنك الدلتا الدولى، ١٩٩٤.

٩- لبنى عبد اللطيف: الحكومة و التصنيع. دور السياسات المتدخلة فى ظل الجات" ورقة خلفية مقدمة الى اتحاد الصناعات المصرية . "نحو رؤية جديدة للصناعة فى مصر مبارك ٢٠٠٠- أوراق الرأى" **مؤتمر اتحاد الصناعات المصرية**، ١٩٩٩.

١٠- لبنى عبد اللطيف : **وضع الصناعة المصرية و برامج التحديث**. القاهرة: وزارة الصناعة والثروة المعدنية، ١٩٩٨.

١١- ماجدة شاهين: **المنظمة العالمية للتجارة و اتفاقية الاجراءات المضادة للاغراق**. ملحق الأهرام الاقتصادى، فبراير.

١٢- منى الجرف : الاغراق و تحديات الصناعة المصرية" **مؤتمر الصادرات المصرية و تحديات القرن الحادى و العشرين**. القاهرة : مركز البحوث و الدراسات الاقتصادية،١٩٩٩.

١٣- سمير نصار وعبد المنعم نصر: سياسات و ادارة سعر الصرف فى ج م ع" فى: الصادق، وآخرون (محرر) **سياسات وادارة أ سعار الصرف فى البلدان العربية**. الكويت : صندوق النقد العربى، ١٩٩٧

١٤- هناء خير الدين: تحرير التجارة و اشكاليات حماية الصناعة الوطنية" فى طه عبد العليم، (محرر) . **مستقبل الرأسمالية الصناعية المصرية**. القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراجية- الأهرام ، ١٩٩٢.

15- Lobna Abdel-Latif, "**Growth, Efficiency and Privatization in Egyptian Manufacturing Activities**" Economic Papers, CEFRS, 1997.

16-Adams,F. & Klein,L. "**Industrial Policies for Growth and Competition**", Toronto Lexington Books, 1983.

17- Ahrens,J "**Economic Development,** the State, and the Importance of Governance in East Asia" Economic System,vol 22 (1), 1998

18- Atkinson,M. & Colman, W. "**The State, Business and Industrial Change in Canada**" Toronto: University of Toronto Press, 1989

19- Beason,R "The MITI Myth", **American Enterprise,** vol 6(4), July/ Aug,1995.

20- DEPRA "**Enhancing Egypt's Exports**" (Cairo) : DEPRA&MOT, 1998.

21- DEPRA "**The International Competitiveness of Egypt in**

Perspective-First Report 1998",(Cairo) : DEPRA&MOE, 1998

22- Bureau of Industry Economics ," **Monitoring Micro Reform- Setting the Scene**" Canberra: Australian Government Publishing Service,1995.

23- Bureau of Industry Economics Canberra: "**Evaluation of Agrifood Strategy**" Australian Government Publishing Service, 1996.

24- Grant,W. : "**Industrial Policy**" Aldershot. Edward Elgar,1996.

25- Greenaway,D "Trade Related Investment Measures and Development Strategy" Kyklos,vol 45(2), June, 1992.

26- Gundlach,E & Nunnenkamp,P : "**Some Concequences of Globalization for Developing Countries**" Kiel: Institute fur Weltwirtschaft. Kiel working paper 756,1996.

27- Handoussa, H. "**The Role of The State: The Case of Egypt**"(Cairo) : ERF WP 9404 , 1994.

28- Hare,P "Industrial Policy in Eastern Europe: The Case of Hungary" **Atlantic Economic Journal**, vol 22(2).

29- Inoue,R. "An East Asian Industrial Policy Model" in Inoue,R &Kohama,H&Urata,S. "**Industrial Policy in East Asia**" **JETRO,** 1993.

30- Krauss,E. "Political Economy: Policy making and Industrial Policy in Japan", **Political Science and Politics**, vol.XXV(1), 1992.

31- Lall,S. "Governments and Industrialization: The Role of Policy Interventions" in UNIDO "**Global Forum on Industry**" New Delhi 16-18 Oct,1995.

32- Mabro,R & Radwan,S. "**The Industrialization of Egypt 1939-1973, Policy and Performance**" Oxford: Clarendom Press,1976.

33- Nielsen,K "Industrial Policy or Structural Adjustment?" **American Behavioral Scientist,** vol 38(5),Mar/Apr.

34- Nunnenkamp,P& Gundlach,E : "Globalization of Manufacturing Activity: Edivence and Implications for Industrialization in Developing Countries" in UNIDO 1995 "**Global Forum on Industry**" New Delhi 16-18 Oct, 1995.

35- OECD. **Directorate for Science, Technology, and Industry : "Ploices for Industrial Development and Competitiveness"** . Paris : OECD, 1998

36- Paker,R :"Industry Policy Is Not a Riddle:A comment on Jenny Stewart" **Australian Journal of Political Science**, vol 32(1)Mar,1997

37- Park,J : "Questioning 's Miracle" **Technology Review**, vol 100,1,Jan,1997.

38- Pedersen,O.& Andersen,N.& Kjaer,P. : "The Role of The State in Industry Development in Japan: Fundamental Drriving Forces for Economic Development" **Australian Journal of Public Administration**, vol26(4),Dec, 1992

39- Porter, M. : "**The Competitive Advantage of Nations**" 5th ed. London: Macmillan Press,1995.

40- Rodrik,D : "Getting Interventions Right,How South Korea and Taiwan Grew Rich" **Economic Policy** vol 20,1995

41- Rutledge,J : "Clinton's Industrial Policy" **National Review,** vol 44 (22),Nov.16, 1992

42- Schaede,U : "**Change and Continuity in Japanese Regulation**" BRIE Berkely University of Calefornia , working paper #66,1994

43- Shaehan,J : "**Promotion and Control of Industry in Post War france**", (N.Y.) : Harvard University Press, 1963.

44- UNIDO Secretariat : "Perspectives on Industrialization: Global Industrial Partnerships, Interdependence and Competitiveness" in UNIDO 1995 "**Global Forum on Industry**" New Delhi 16-18 Oct, 1995.

45- World Bank "**The East Asian Miracle**" . Oxford University Press,1994.

46- WTO Secretariat "The Results of The Uruguay Round" in The Annual **Joint Seminar "the Uruguay Round and The Arab Countries**" Kuwait, 17-18 Jan, 1995.

47- Zysman,J· &Doherty,E : "**The Evolving Role of the State in Asian Industrialization**" , University of Calefornia,Berkely: BRIE working paper 84, 1995.

48- Zysman,J&Tyson,L(eds.) : "**American Industry in International Competition**", (N.Y.): Cornell University Press, 1983.